الرُّؤيَة

الحياة .. رؤية

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم الطائي

ISSN 2076 - 9911

٢٠٠ بيسة

www.alroya.om | info@alroya.info | alroyanewspaper

الأحد ٢٧ من ذي القعدة ١٤٤٦ هـ الموافق ٢٥ مايو ٢٠٢٥م - العدد رقم ٤١٠٧ | 12 صفحة | Sunday 25 May 2025 - issue No (4107)

جلالة السلطان يهنئ ملك الأردن ورئيس الأرجنتين

مسقط- العُمانية

بعث حضرةُ صاحبِ الجلالةِ السُّلطان هيثم بن طارق المُعظم- حفظه الله ورعاه- برقية تهنئة إلى أخيه جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشـميّة، بمناسـبة ذكرى اسـتقلال بلاده. أعرب جلالة السُّـلطان فيها عن أحر التهاني والتبريكات لجلالة الملك وشـعب بلاده الشـقيق بهذه المُناسبة الوطنية السـعيدة، راجيًا لهذا البلد الشقيق بقيادة جلالته تحقيق إنجازات متواصلة ونمو مزدهر على مختلف الأصعدة.

كما أرسـل جلالة السُّـلطان برقية تهنئة إلى فخامة الرئيس خافيير ميلي رئيس جمهورية الأرجنتين بمناسـبة العيد الوطني لبلاده. أعرب من خلالهـا عن تهانيه الصادقة وتمنياته الطيبـة لفخامته وشـعب بلاده الصديق، راجيًـا للمصالح المشتركـة بين البلدين النمو والتوسع في مختلف القطاعات.

حاتم الطائي يكتب:

اقتصادنا.. تحديات وآمال

02

يضم 2000 وحدة فندقية متعددة التصنيفات وعامرة بالتجارب

الرئيسي لـ«الرُّؤيَة»: مشروع «الجبل العالي» نقلة نوعية في تاريخ الاستثمارات العقارية والسياحية بعُمان

إنجاز المشروع في 12 سنة.. والمرحلة الأولى تمتد لنحو 5 سنوات

إنشاء تلفريك سياحي يربط محافظة جنوب الباطنة مع «الجبل العالي»

الرؤية- سارة العبرية

أكد حسـن بـن علي الرئـيسي مدير مشروع الجبل العالي، أن المشروع يمثل نقلة نوعية في قطاع السياحة والاسـتثمار العقاري بسلطنة عُمان وليـس فقـط في محافظـة الداخليـة، مـشيرًا إلى الأثر الإيجابي الكبير الذي سـيتركه على السـوق العقـاري والقطاع السـياحي، من خلال خلق وجهـة عالمية متكاملة تتميز بالمناخ المعتدل والخدمات المتنوعة التي تلبي احتياجات جميع فئات المجتمع.

وقال الرئـيسي- في حوار خاص مع «الرؤية»- إن مـن المتوقع أن يكـون لهذا المشروع تأثير إيجـابي كبير، خاصـةً وأن التملُّك العقاري في ولاية الجبل الأخضر كان محدودًا في السـابق، لافتًا إلى أنَّ هـذا المشروع يفتح هذه الفرصة أمام الجميع من مواطنين وأجانب، وسـيكون لذلك أثر إيجابي على السوق العقاري، لا سيما في تطويـر مشـاريع سـياحية ذات تخطيط متكامل، تشـمل كافة الخدمـات والمرافق في موقـع واحد؛ حيث تكمـن فكرة المشروع في خلق وجهة عالمية وسياحية على أرض عُمان.

وأضـاف أن مـا يُميِّز موقـع المشروع اعتدال المناخ على مدار العام، والهدوء والسكينة، إلى جانب التجارب التراثيـة والزراعية التي تُعزِّز مقومات المشروع، مشيرًا إلى أن الشركة تسعى لاسـتغلال التضاريـس والأنشـطة الرياضية المتنوعة التي يمكـن تنفيذها من خلال هذه المشـاريع. وحول خطة تنفيذ مشروع الجبل العالي، كشـف الرئيسي أنه مـن المقرر البدء في تنفيذه مطلع عام ٢٠٢٦؛ حيث تسـتغرق المرحلة الأولى حوالي ٥ سنوات.

03

بدء إعفاء العُمانيين من «تأشيرة أوزبكستان».. 1 يونيو

الرؤية- إبراهيم الهادي

أعلنت حكومـة جمهورية أوزبكسـتان عن إعفـاء مواطنـي سـلطنة عُمان مـن تأشيرة الدخـول إلى أراضيها، وذلك في إطار جهودها لتعزيز العلاقـات الثنائية وتوسـيع التعاون السـياحي والثقافي مع السـلطنة، بما يعكس عمق الروابط التاريخيـة والصداقة المتنامية بين البلدين.

وقـال سـعادة عبدالـسلام خاتموف سـفير جمهورية أوزبكسـتان لدى سلطنة عُمان، إن هذا الإعفاء سيبدأ العمل به اعتبارًا من الأول مـن يونيو ٢٠٢٥؛ حيث سيُسـمح للمواطنين العُمانيين بدخـول أوزبكسـتان دون تأشيرة ولمدة إقامة تصـل إلى ٣٠ يومًا؛ اسـتنادًا إلى المرسـوم الرئاسي رقم ٨٧/ف الصـادر في ١٥ مايـو ٢٠٢٥. وأوضح سـعادته أن هذا القرار يُعد خطـوة مهمة نحو تعزيز التعاون الثنائي في مختلـف المجـالات، لا سـيما في القطـاع السـياحي، مؤكـدًا أن أوزبكسـتان تُرحـب بالأشـقاء العُمانيين لاكتشاف معالمها الثقافية والتاريخية الغنية، التي تشمل مواقع مدرجة ضمن قائمة التراث العالمي لمنظمة اليونسكو، إلى جانب كرم الضيافة الأوزبكية المعروف.

وأشـار إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد إطلاق فعاليـات مشتركة تشـمل معارض سـياحية، ومنتديات اقتصادية، وزيارات تعريفية لوكلاء السـفر والإعلاميين العُمانيين، في سبيل ترسيخ العلاقات وتعميق التبادل الثقافي والاقتصادي بين الجانبين.

04

عُمان تحتفل بالذكرى 44 لتأسيس «مجلس التعاون الخليجي»

الاقتصاد الخليجي يحتل المرتبة 11 عالميًا بـ2.1 تريليون دولار من الناتج المحلي

مسقط- العُمانية

تحتفل سـلطنة عُمان اليوم مع دول مجلس التعـاون لـدول الخليـج العربية الشـقيقة بالذكـرى الـ٤٤ لتأسـيس المجلس في ٢٥ مايو ١٩٨١، والـذي مثّـل انطلاقـة نحـو تحقيق التكامل بين دوله الست على مختلف الصُّعد، وبما يُعزّز مصالح الشعوب، ويُحقق تطلعاتها نحو الاستقرار والازدهار والتطوُّر والنماء.

وقـد أكّـد حضرة صاحب الجلالة السُّـلطان هيثم بن طـارق المُعظّم- حفظه الله ورعاه- في خطابه السـامي في يوم تولّي مقاليد الحكم في الـبلاد في الحادي عشر مـن يناير ٢٠٢٠م على مواصلـة دعم المجلس؛ حيث قال- أعزّه الله: «وسنُواصل مع أشقائنا قادة دول مجلس التعـاون لدول الخليـج العربية الإسـهام في دفع مسيرة التعـاون بين دولنا لتحقيق أماني شعوبنا ولدفع منجزات مجلس التعاون قُدمًا إلى الأمام».

وتواصل سلطنة عُمان التزامها الثابت بمبادئ المجلس وأهدافه، مساهمةً في صياغة قراراته ومبادراته، ودعـم آليات التكامل الاقتصادي، وتنسـيق المواقف السياسية، وتعزيز التعاون الثقـافي والاجتماعي؛ انطلاقًا مـن إيمانها بأنّ تماسـك المجلس ركيزةٌ لصمـود المنطقة أمام التحوّلات العالمية المتسارعة والمتغيرة.

وأكدت سعادة انتصار بنت عبد الله الوهيبية مدير عام المركز الإحصائي الخليجي أن المجلس حقـق تطورات كـبيرة كمنظومة لهـا مكانة عالميـة بين التكتلات الاقتصاديـة العالمية؛ إذ يأتي الاقتصـاد الخليجي في المرتبة الـ١١ كأكبر اقتصاد على مستوى العالم بإجمالي ناتج محلي ٢,١ تريليـون دولار أمـريكي، كما أن مجموع الأصـول الاحتياطيـة الأجنبية لـدى مجلس التعاون لدول الخليج العربية بلغ ٧٤٨ مليار دولار أمـريكي، ويقدر حجم أصول الصناديق الثروة السـيادية بدول المجلـس ٤,٩ تريليون دولار وتمثـل ٣٧ بالمائة، مـن مجموع أصول أكبر ١٠٠ صندوق ثروة سيادي.

04

اقرأ في الأحد الممتاز

العمري لـ«الرُّؤيَة»: 899.7 مليون ريال أصول «ظفار الإسلامي» 03

«موريا» تنجح في وضع عُمان على خارطة العقارات والسياحة العالمية 03

الخضوري لـ«الرُّؤيَة»: منصة «قيمة» تعزز مفاهيم «المحتوى المحلي» و«القيمة المضافة» 09

تصدير 17 مليون طن متري من المشتقات البترولية عبر «رأس مركز»

الدقم- العُمانية

نجحـت الشركـة العُمانيـة للصهاريـج «أوتكـو» عبر محطة رأس مركز بالمنطقة الاقتصاديـة الخاصة بالدقـم في التعامل مع ٤٩١ سـفينة منـذ بدء تشـغيلها في عـام ٢٠٢٣، وحتى نهايـة أبريل ٢٠٢٥م، واسـتوردت مـا يزيـد على ٩٥٠ مليون برميـل من النفط الخـام، كما صدّرت ما يقارب ١٧ مليون طن متري من المشتقات البترولية.

09

حاتم الطائي يكتب:

اقتصادنا.. تحديات وآمال

لا أحد يُنكر الزخم الذي يكتسبه اقتصادنا الوطني عامًا وراء عام، وما نُحققه من مُنجزات على صعيد الاقتصاد الكُلي من نمو في الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي واستقرار معدلات التضخم، وغيرها من المؤشرات، علاوة على التحسُّن الواضح في المالية العامة مع نجاح خطة التوازن المالي في ضبط الإنفاق العام وزيادة الإيرادات وخفض العجز المالي، والذي تحوَّل إلى فائض مالي خلال السنتين الماليتين الأخيرتين، مع تقديرات بمواصلة تحقيق هذا الفائض المالي في الموازنة العامة للدولة للعام الجاري ٢٠٢٥.

لكن في المُقابل، فإنَّ انعكاسات هذا الزخم الاقتصادي على معيشة المواطن ما تزال غير ملموسة بالدرجة الكافية، ما يؤكد أنَّ ثمّة خللٍ يواجه النموذج الاقتصادي والتنموي الذي نسير عليه، ليس فقط من حيث تأثيراته على الحياة اليومية للمواطن، ولكن أيضًا فيما يتعلق بمعدلات نمو بعض المؤشرات، وفي مُقدمتها مؤشر الباحثين عن عمل الذي ما يزال يُراوح مكانه، فأعداد الباحثين عن عمل ما تزال مُرتفعة، وما يتم توفيره من وظائف كل عام لا يتماشى أبدًا مع العدد المُتزايد من الخريجين، أضف إلى ذلك أعداد المُسرَّحين من أعمالهم، وإن كانوا لا يمثلون عددًا كبيرًا، لكنهم يضيفون إلى العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل، وهو المسمى الذي يجب أن نستخدمه بكل واقعية.

نقول ذلك، وقد شهدنا خلال الأسبوع الماضي إطلاق حُزم من المشاريع العقارية والسياحية العملاقة، والتي تستقطب استثمارات بأكثر من ٢,٣ مليار ريال، تتضمن إنشاء مُدن ذكية ومشروعات عقارية وسياحية، يُنفذها أكبر المطورين العقاريين على مستوى الشرق الأوسط، ومن المؤكد أنَّ هذه المشاريع ستضُخ دماءً جديدة في شرايين اقتصادنا الوطني، وستعمل على توفير المزيد من فرص العمل للشباب، وستُحدث انتعاشة مأمولة،

> **انعكاسات الزخم الاقتصادي ما تزال غير ملموسة بالدرجة الكافية على المواطن**

خاصة وأن الاستثمار في القطاع العقاري يُعد الأكثر أمانًا، لما يُحقِّقه من قيمة مضافة؛ سواءً للمالك (المستثمر) أو المنظومة الاقتصادية ككُل، علاوة على أنَّ هذه المشاريع تُسهم في تطوير العديد من المناطق، وتُحقق الاستغلال الأمثل لما يملكه وطننا الحبيب من مقومات.

ولا ريب أنَّ مشروع «الجبل العالي» في الجبل الأخضر وما يُتيحه من إمكانية التملك الحُر، سيلقى الكثير من النجاح؛ كون ولاية الجبل الأخضر بمحافظة الداخلية، منطقة استثنائية على مستوى دول الخليج، من حيث اعتدال الطقس وما تنعم به من هدوء في أحضان الطبيعة الخلابة، وسيكون «الجبل العالي» أهم منتجع سياحي في دول الخليج قاطبةً، وسيُنافس كل المنتجعات السياحية، ليس مستوى دولنا فقط، ولكن على مستوى الشرق الأوسط وآسيا، خاصة في ظل المعايير العالمية التي سيتم تنفيذ المشروع وفقها، وما يتضمنه من منتجات تُلبي احتياجات الأفراد، سواء من الوحدات السكنية أو الترفيهية.

لقد كتبنا كثيرًا عن ضرورة تحقيق التنمية السياحية في الجبل الأخضر، وأهمية تحويل هذه الجنَّة الخضراء إلى منتجعات سياحية ومجمعات سكنية مُتكاملة، لكي نُحقق التنمية المُستدامة والشاملة، ويستفيد أبناء الجبل الأخضر من هذه التنمية، في صورٍ عدة.

ومثل هذه المشاريع لا تخدم جهود التنمية وحسب؛ بل إنها تفتح الباب أمام جذب المزيد من الاستثمارات، وتنويع المشاريع، والعمل على التوجه نحو نموذج أكثر تطورًا واستدامةً في التنمية السياحية والعقارية؛ الأمر الذي سيعود بالنفع على اقتصادنا الوطني، ويخلق المزيد من فرص العمل، ويضمن توسعة القاعدة الاقتصادية للقطاع الخاص.

ونظرًا لأنَّ الاقتصاد يعمل وفق تأثير «الدوائر المترابطة» التي تتأثر ببعضها البعض، فمن الضروري العمل على مواجهة التحديات التي تواجه تمكين القطاع الخاص، مثل: تبسيط الإجراءات وإتاحة التمويل منخفض التكلفة عبر طرح حلول تمويلية بأسعار فائدة لا تتعدى ٣٪، حتى يتمكن هذا القطاع الحيوي من النهوض بمسؤولياته في بناء الوطن وخلق فرص العمل للشباب، وهي القضية الأكثر إلحاحًا؛ إذ إنه رغم ما أطلقه البنك المركزي العُماني، مشكورًا، من مبادرات طموحة، إلَّا أنَّ القطاع الخاص يترقب المزيد من التفاصيل والآليات للاستفادة من هذه المبادرات الطموحة، والتي تعوَّل عليها الشركات كثيرًا من أجل تحقيق الانتعاشة المأمولة.

ومن بين الحلول التي نأمل اتخاذها لإنعاش الاقتصاد، ضرورة مواصلة زيادة رأس مال بنك التنمية؛ حيث إن الزيادة التي شهدها خلال العام الماضي، يجب أن تتبعها زيادات

> **مشروعات التطوير العقاري والسياحي تفتح الباب أمام مزيد من الاستثمارات النوعية**

تُسهم في تذليل عقبات التمويل وإتاحته أمام أكبر عدد ممكن من المستثمرين، وأداء دوره الوطني كمموِّل للمشاريع التنموية.

كما يتعين العمل على تحديث التشريعات بصفة مستمرة، لضمان مواكبتها للمتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية، والتي بدأت تؤثر على اقتصادنا، دون أن يكون لنا أي علاقة بها. ولا شك كذلك أن أي قرار اتُخذ خلال الفترة الأخيرة، لم يخدم الصالح العام ولا بيئة الاستثمار، يجب التراجع عنه فورًا، والبحث عن حلول بديلة، لا سيما القرارات الشعبوية التي لم تهدف إلّا إلى إلقاء مزيد من الأعباء على القطاع الخاص، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي أُجزمُ أنها إذا ما كانت مُستعدة بالدرجة الكافية لتوظيف الباحثين لسارعت إلى ذلك دون تردد.

وهُنا، أهمسُ في أذن الشباب وكذلك المسؤولين، بأهمية تغيير ثقافة العمل، من خلال تبنِّي مفهوم مُغاير للعمل، يقوم على تقديس قيمة العمل، وترسيخ المهنية والجودة في كل تفاصيل أعمالنا. كما أُسدي النصح إلى أصحاب الأعمال- وتحديدًا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- بأن يبتعدوا عن ثقافة العمل الريعي الذي لا مجهود فيه، وأن يتجهوا إلى العمل القائم على العطاء اليومي والإنتاجية، وهذا يتطلب الكف عن تمجيد التفكير السلبي والاتكالية، كما يجب على أصحاب المشاريع أن يبتعدوا عن المظاهر والشكليات والزخرفة التي لا تُضيف لمعنى الحياة أي جديد.

وفي هذا السياق، ومن موقعي في عالم الإعلام، أؤكد أنَّ لوسائل الإعلام دور فاعل للغاية في إبراز قصص النجاح التي تقوم على الجدية والمثابرة في العمل، ولنا مثال بتجربة شباب نزوى في تطوير «حارة العقر» وتحويلها من خرابات إلى نقاط جذب سياحي، وفرص عمل للشباب، ونأمل أن تكون نموذجًا يُحتذى به في تطوير المواقع التراثية والاستفادة منها في تحقيق عائد اقتصادي مُجدٍ في مختلف الولايات.

وعندما نتحدث عن الولايات والمُحافظات، لا بُد من الإشارة إلى أدوار المُحافظين في إدارة الملف الاقتصادي وتطوير اقتصاد المحافظات بما يُلبي الطموحات؛ حيث إنَّ كل محافظة تتمتع بميزة تنافسية، ما يُسهم في خلق التكامل الاقتصادي بين المحافظات.

وفي هذا الإطار، لا بُد من بذل كل الجهود من أجل التخلص من البيروقراطية، والتركيز على الإنجاز الحقيقي، وأن يخرج المسؤولون من مكاتبهم وينتقلون إلى أرض الواقع لمتابعة أنشطة مؤسساتهم التي يُديرونها، خاصةً وأنا نُعاني من تضخم الإجراءات الإدارية على حساب الإنجاز.

وعلى صعيد التعاون الدولي، نؤكد مُجددًا أنَّ الدبلوماسية الاقتصادية التي يقودها حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المُعظم- حفظه الله ورعاه- تُحقق نجاحات غير مسبوقة، لكن في الوقت نفسه على الوزارات المعنية الاستفادة من مذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون التي نوقعها مع مختلف الدول، وكذلك الحال بالنسبة للتحالفات الاقتصادية الدولية، من خلال تعزيز التعاون مع عدد من المجموعات والتحالفات الدولية، مثل مجموعة آسيان، و«بريكس» وغيرها، لتعميق الأداء الاقتصادي.

> **لا بُد من التخلي عن ثقافة العمل الريعي والاتكالية وتمجيد السلبية والتوجه نحو الإنتاجية والإنجاز**

ويبقى القول.. إنَّ مواجهة التحديات ضرورة وطنية، تستلزم تكاتف الجهود والسعي الحثيث من أجل تنفيذ مُستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، وذلك يتطلب إرادة صلبة وجدية في العمل، من أجل بناء اقتصادنا، خاصة وأنَّه صغير نسبيًا، ما يعني وجود فرص هائلة من أجل التطوير والنهوض الحقيقي به، لضمان تنوُّعه واستدامته.

وجهة عالمية متكاملة تتميز بالمناخ المعتدل والخدمات المتنوعة

الرئيسي لـ«الرؤية»: مشروع «الجبل العالي» نقلة نوعية في تاريخ الاستثمارات العقارية والسياحية بعُمان

حسن بن علي الرئيسي

الرؤية- سارة العبرية

أكد حسن بن علي الرئيسي مدير مشروع الجبل العالي، أن المشروع يمثل نقلة نوعية في قطاع السياحة والاستثمار العقاري بسلطنة عُمان وليس فقط في محافظ الداخلية، مشيرًا إلى الأثر الإيجابي الكبير الذي سيتركه على السوق العقاري والقطاع السياحي، من خلال خلق وجهة عالمية متكاملة تتميز بالمناخ المعتدل والخدمات المتنوعة التي تلبي احتياجات جميع فئات المجتمع. وقال الرئيسي- في حوار خاص مع «الرؤية»- إن من المتوقع أن يكون لهذا المشروع تأثير إيجابي كبير، خاصةً وأن التملُّك العقاري في ولاية الجبل الأخضر كان محدودًا في السابق، لافتًا إلى أن هذا المشروع يفتح هذه الفرصة أمام الجميع من مواطنين وأجانب، وسيكون لذلك أثر إيجابي على السوق العقاري، لا سيما في تطوير مشاريع سياحية ذات تخطيط متكامل، تشمل كافة الخدمات والمرافق في موقع واحد؛ حيث تكمن فكرة المشروع في خلق وجهة عالمية وسياحية على أرض عُمان.

إنجاز المشروع في 12 سنة.. والمرحلة الأولى تمتد لنحو 5 سنوات

2000 وحدة فندقية متعددة التصنيفات والتجارب السياحية والاستجمامية

إنشاء تلفريك سياحي يربط محافظة جنوب الباطنة مع «الجبل العالي»

استخدام مُتكامل للطاقة المُتجددة بحلول 2040

نُركِّز على الاقتصاد الدائري ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مقومات المشروع

وأضاف أن ما يُميِّز موقع المشروع اعتدال المناخ على مدار العام، إضافة إلى الهدوء والسكينة، إلى جانب التجارب التراثية والزراعية التي تُعزِّز مقومات المشروع، مشيرًا إلى أن الشركة تسعى لاستغلال التضاريس والأنشطة الرياضية المتنوعة التي يمكن تنفيذها من خلال هذه المشاريع. وحول خطة تنفيذ مشروع الجبل العالي، كشف الرئيسي أنه من المقرر البدء في تنفيذه مطلع عام ٢٠٢٦؛ حيث تستغرق المرحلة الأولى حوالي ٥ سنوات، تليها المرحلتان الثانية والثالثة لمدة ٧ سنوات إضافية، وبذلك سيتم الانتهاء من المشروع كاملًا خلال ١٢ سنة، بما يتوافق مع مستهدفات وزارة الإسكان والتخطيط العمراني المتعلقة بالبيئة والاستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

وأوضح الرئيسي أن مشروع الجبل العالي سيضم نحو ٢٠٠٠ وحدة فندقية تتنوع بين ٥ و٤ و٣ نجوم؛ حيث يركز كل فندق على تجربة مختلفة، ومن فنادق ٥ نجوم على سبيل المثال فندق «ذا هايف» سيركز على الفعاليات العالمية والمؤتمرات وزيارات رؤساء الدول، وفندق آخر يختص بالصحة والاستجمام، إضافة إلى فندق على حافة الجبل للعائلات مع خيارات متنوعة من الغرف، كما يشمل المشروع فنادق بيئية ومناطق تخييم، مع الحرص على توفير وحدات تناسب جميع فئات المجتمع.

تلفريك سياحي

وفيما يخص العوامل التي جعلت محافظة جنوب الباطنة الخيار المثالي لربطها بتلفريك سياحي مع المشروع، أوضح الرئيسي أن المشروع يمتد بين جنوب الباطنة ومحافظة الداخلية؛ حيث يقع جزء منه في جنوب الباطنة والجزء الأكبر في ولاية الجبل الأخضر بمحافظة الداخلية، وهو ما يُشكِّل رابطًا اجتماعيًا وتاريخيًا بين سكان القرى ووادي بني خروص والجبل الأخضر. وأكد أن هذا المشروع يُعزِّز الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ويجذب الزوار من شمال وجنوب الباطنة، ويُقرِّبَهم من الموقع، مع إمكانية نمو اقتصادي للمحافظتين وفرص عمل جديدة؛ إذ لم يكن هناك اتصال مباشر سابقًا بين ولايات الجبل الأخضر والرستاق والعوابي، لافتًا إلى أنه مع تنفيذ المشروع ستكون هناك إمكانية للوصول إلى الجبل العالي «خلال ٨ دقائق».

وتحدث الرئيسي عن الاستدامة، وقال: «نسعى بحلول عام ٢٠٤٠ إلى استخدام متكامل للطاقة المتجددة، مع الاستفادة من هذه الطاقة في مشاريع أخرى ضمن متطلبات المشروع، كما نُركِّز على الاقتصاد الدائري من خلال استخدام المنتجات المحلية، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المواد الغذائية كالخضراوات والفواكه المزروعة في الموقع؛ لاستخدامها في الفنادق والمناطق السكنية.

وأضاف مدير مشروع الجبل العالي أن المشروع يشتمل على حلول لإعادة استخدام المخلفات العضوية كمصدر للأسمدة والطاقة، وتدوير المياه لاستخدامها في الزراعة والخدمات الأخرى، مؤكدًا أن المشروع يهدف إلى بناء نظام متكامل للاقتصاد الدائري وتحقيق الاستدامة في الطاقة ومواد البناء، مع مراعاة طرق البناء وإعادة البناء مستقبلًا. وقال: «أخذنا هذه الجوانب بعين الاعتبار في التصميم والتنفيذ والإدارة».

خارطة السياحة العالمية

ومع تزايد الاهتمام بالمناطق الجبلية كوجهات سياحية ودور مشروع «الجبل العالي» في تعزيز مكانة السلطنة على خارطة السياحة العالمية، قال الرئيسي: «الوجهات السياحية الجبلية في الشرق الأوسط لم تُستغل بالشكل الأمثل، وهناك العديد من المناطق التي يُمكن تطويرها لتعزيز السياحة المحلية والدولية، ولكن لأهمية الجبل الأخضر للسلطنة وللعُمانيين وللخليجيين، نعتقد أن هذا المشروع سيحقق نجاحًا كبيرًا؛ حيث إن اعتدال المناخ والسكون يميّزان المنطقة؛ مما يجعله خيارًا فريدًا مقارنة بالمدن الكبيرة، ونطمح أن يصبح المشروع وجهة عالمية، ونموذج لوجهات أخرى مستقلة وتنفيذ مشاريع مماثلة في جبال ظفار، وأن يكون الإقبال محليًا وعالميًا كبيرًا».

وأبرز الرئيسي التحديات التي واجهها الفريق أثناء التخطيط وكيفية التغلب عليها، وقال إن أحد التحديات تمثّل في أن يكون المشروع متاحًا لكافة فئات المجتمع والأعمار، خاصةً الأطفال وكبار السن؛ لذا صُمِّمَ وفق بيئة ملائمة للجميع، مع تجنُّب المناطق المنحدرة التي قد تسبب صعوبة في الحركة أو تعبًا زائدًا؛ لضمان سهولة الوصول إلى جميع مرافق المشروع.

وفيما يتعلق بالتحديات اللوجستية، قال إن إدارة المشروع عكفت على البحث في كيفية نقل مواد البناء وغيرها، وقدمت مقترحات مناسبة ستساعد في مراحل التنفيذ المُقبلة، من أجل تسهيل العمل وتقليل التكاليف، خاصةً وأن تكلفة نقل المواد إلى الجبل مرتفعة حاليًا.

أكد أن المشاركة في «المعرض العقاري» تُبرز جهود الشركة تطوير القطاع السياحي

المهندس وائل اللواتي لـ«الرؤية»: «موريا» نجحت في وضع عُمان على خارطة العقارات والسياحة العالمية

الرؤية- ريم الحامدية

أكد المهندس وائل بن أحمد اللواتي الرئيس التنفيذي لشركة موريا للتنمية السياحية، أن مشاركة الشركة في معرض ومؤتمر عُمان العقاري، في نسخته العشرين، تحت رعاية صاحب السمو السيد بلعرب بن هيثم آل سعيد، يأتي ضمن جهود الشركة لتعزيز حضورها في السوق المحلية، مشيرًا إلى أن ازدياد الإقبال على سلطنة عُمان كوجهة استثمارية وسياحية يعكس تطور المشهد العقاري والسياحي في البلاد.

وقال اللواتي- في حوار خاص مع "الرؤية"- إن انطلاقة الشركة في سلطنة عُمان قبل ١٥ عامًا جاءت في وقت لم تكن فيه عُمان على خارطة قطاعي العقارات والسياحة بالصورة الكافية، إلّا أن الجهود المتواصلة، ولا سيما من شركة موريا، أسهمت في ترسيخ حضورها على الخارطة العالمية. وأضاف أن المرحلة الحالية تشهد دخول شركات كبرى وتوقيع اتفاقيات مهمة تعكس الثقة المتزايدة في السوق العُماني.

وائل اللواتي

وبيّن الرئيس التنفيذي لشركة موريا للتنمية السياحية أن مشروعي "هوانا صلالة" و"جبل سيفة" يقدمان فرصًا واسعة للتطوير، مشيرًا إلى أن نسبة الإنجاز حتى الآن وصلت إلى نحو ٢٥٪. ولفت إلى أن فلسفة الشركة ترتكز منذ البداية على بناء مدن متكاملة وليس مجرد أحياء أو قرى، مؤكدًا أهمية تطوير مشاريع قائمة على استراتيجيات طويلة المدى تأخذ بعين الاعتبار التوازن بين العرض والطلب وتجنب تضخُّم السوق.

وفيما يتعلق بمشروع "هوانا صلالة"، ذكر اللواتي أن المشروع يضم ١٢٠٠ غرفة فندقية، وتُسير منه ١٥ رحلة أسبوعية إلى أوروبا في موسم الشتاء، إلى جانب اهتمام متزايد من السياح الخليجيين خلال موسم الخريف. وأشار إلى أن تنوُّع الأسواق يتطلب نمطًا متكاملًا من السياحة يجمع بين البيئة والعائلية والثقافية، ويراعي الطابع العُماني في التصميم المعماري. ونوّه الرئيس التنفيذي لشركة موريا للتنمية السياحية إلى أن هذا التنوُّع ينعكس بشكل مباشر على أداء السوق العقاري؛ إذ ينجذب كثير من السياح لاحقًا للاستثمار في العقار نتيجة اقتناعهم بجدوى المشروع من حيث العوائد والأسعار والاستقرار، إلى جانب التسهيلات التي توفرها السلطنة مثل الإقامة طويلة الأمد.

وأكد الرئيس التنفيذي أن الشراكة مع شركة "أوراسكوم" للتنمية القابضة وشركة عُمران تمثل نموذجًا فعليًا للتعاون المُتوازِن، مشددًا على أن هذه الشراكة ليست مجرد شعار؛ بل علاقة استراتيجية أثمرت مشاريع ملموسة مثل المارينا في كلٍ من صلالة والسيفة، و٤ فنادق في هوانا صلالة، وفندق في جبل السيفة، إلى جانب استثمارات مشتركة تقترب من ٧٥٠ مليون دولار.

وأضاف اللواتي أن المشروع يشمل آلاف المنازل، ويعكس تكامل خبرات الشريكين وقدرتهما على تنفيذ مشاريع ذات جودة عالية. ولفت إلى أن الشركة تواصل التوسع من خلال مشروع "أمازي" الذي أُطلق قبل عامين ويمضي بوتيرة مُتسارِعة، والذي يشهد إقبالًا من مُستثمرين من دول أوروبية متعددة، رغم أن أسعار الوحدات العقارية فيه تفوق أسعار العقارات الأعلى في مسقط، وهو ما يعكس المستوى الجديد من المشاريع التي تقدمها الشركة، لا سيما المنازل الفارهة المُطلَّة على القنوات المائية، ومستمرون في هذا المسار.

عُمان تشهد تطورًا في التنمية السياحية العقارية منذ دخول «موريا» إلى السوق

وأشار اللواتي إلى أن مشروع "جبل السيفة" يركِّز على السوق المحلي، ويقدّم تجربة مُخصَّصة للعائلات العُمانية الباحثة عن وجهات لقضاء عطلات ذات طابع عصري يتماشى مع نمط الحياة. وأكد أن الشركة لا تسعى لطرح مشاريع استعراضية؛ بل لتقديم منتجات حقيقية مُبتكرة، تُضيف قيمة فعلية وتُلبي احتياجات السوق المحلي والدولي على السواء.

مواصلة دعم آليات التكامل الاقتصادي وتنسيق المواقف السياسية وتعزيز التعاون الثقافي والاجتماعي

عُمان تحتفل اليوم بالذكرى 44 لتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مسقط- العُمانية

تحتفل سلطنة عُمان اليوم مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الشقيقة بالذكرى الـ ٤٤ لتأسيس المجلس في ٢٥ مايو ١٩٨١، والذي مثّل انطلاقة نحو تحقيق التكامل بين دوله الست على مختلف الصُّعد، وبما يُعزّز مصالح الشعوب، ويُحقق تطلعاتها نحو الاستقرار والازدهار والتطوُّر والنماء.

وقد أكّد حضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المُعظّم- حفظه الله ورعاه- في خطابه السامي في يوم تولّي مقاليد الحكم في البلاد في الحادي عشر من يناير ٢٠٢٠م على مواصلة دعم المجلس؛ حيث قال- أعزّه الله: «وسنواصل مع أشقائنا قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الإسهام في دفع مسيرة التعاون بين دولنا لتحقيق أماني شعوبنا ولدفع منجزات مجلس التعاون قُدمًا إلى الأمام».

وتواصل سلطنة عُمان التزامها الثابت بمبادئ المجلس وأهدافه، مساهمةً في صياغة قراراته ومبادراته، ودعم آليات التكامل الاقتصادي، وتنسيق المواقف السياسية، وتعزيز التعاون الثقافي والاجتماعي؛ انطلاقًا من إيمانها بأنّ تماسك المجلس ركيزةٌ لصمود المنطقة أمام التحوّلات العالمية المتسارعة والمتغيرة.

وفي هذا الشأن، قال سعادة الشيخ أحمد بن هاشل المسكري رئيس دائرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجوار الإقليمي بوزارة الخارجية- لوكالة الأنباء العُمانية- إنّ تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام ١٩٨١ شكّل محطةً تاريخية فارقة في العمل العربي المشترك، ولبنة أساسية لبناء منظومة تعاون إقليمي فاعلة وراسخة ومنذ انطلاقته، وقد قطع المجلس شوطًا مهمًا في ترسيخ أسس التكامل والتنسيق بين دوله الأعضاء في شتى المجالات، مستندًا إلى الروابط التاريخية والمصالح المشتركة بين شعوبه. وأضاف سعادته أنّ من أبرز إنجازات المجلس سياسيًا، قدرته على توحيد المواقف في المحافل الإقليمية والدولية، ودوره في تعزيز السلم والاستقرار في المنطقة، وعلى الصعيد الاقتصادي، يُعدُّ الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، بالإضافة إلى شبكة الربط الكهربائي ومشروعات النقل، من ثمار التعاون المؤسسي. وذكر سعادته أنه بالرغم من هذه الإنجازات، واجه المجلس بعضًا من التحدّيات، منها التباينات في الرؤى السياسية والتحدّيات الاقتصادية والتحولات الإقليمية المتسارعة، إلا أن آليات الحوار والتشاور التي أرساها المجلس ساعدت على تجاوز العديد من العقبات بروح من المسؤولية والحكمة.

وأشار سعادته إلى أنّ طموحات التأسيس للمجلس كانت ولا تزال كبيرة، وقد تحقق الكثير منها، غير أن هناك مجالات لا تزال بحاجة إلى دفع أكبر وتسريع في وتيرة التنفيذ، لا سيما في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية، مضيفًا أنّ المجلس يظل إطارًا حيًّا ومتطورًا يعكس الإرادة السياسية لدوله الأعضاء في مواصلة البناء وتعزيز الترابط والتكامل في مختلف المجالات.

وحول دور مجلس التعاون في تعزيز الاستقرار في منطقة الخليج والشرق الأوسط بشكل عام، أكّد المسكري أنّ مجلس التعاون يؤدي دورًا محوريًا في تعزيز الأمن الجماعي، والتصدي لمصادر التهديد، والدفع باتجاه الحلول السلمية للأزمات الإقليمية. كما يعمل على تقوية شراكاته الاستراتيجية مع القوى الدولية والفاعلين الإقليميين بما يضمن توازن المصالح وحماية أمن واستقرار الخليج والمنطقة. وأشار سعادته إلى أنّ مجلس التعاون ينتهج سياسة مسؤولة ترتكز على احترام مبادئ القانون الدولي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. كما يسعى إلى المساهمة الفاعلة في تسوية النزاعات عبر الوساطة والدبلوماسية الوقائية، ومن الأمثلة على ذلك تأكيده الدائم على مركزية القضية الفلسطينية، ورفضه لأشكال التصعيد والتدخلات الخارجية في المنطقة. وفيما يتعلق بدور سلطنة عُمان في تعزيز التعاون الخليجي، خاصة في الملفات ذات الطابع التوفيقي قال سعادته: «لطالما تبنّت سلطنة عُمان سياسة خارجية قائمة على الحوار والتوازن، وسعت بكل إخلاص إلى تقريب وجهات النظر وتعزيز وحدة الصف الخليجي، مؤكّدًا أنّ سلطنة عُمان تحرص على دعم مسيرة مجلس التعاون في جميع مراحلها، وتشجيع المبادرات التي تُسهم في تقوية العمل الخليجي المشترك، ولا سيما في الملفات التي تتطلب معالجات توافقية وتفاهمات مدروسة». وبيّن سعادته أنّ الرؤية المستقبلية للمجلس تتطلب مواكبة التحولات العالمية من خلال تحديث الآليات، وتفعيل أدوات التكامل، وتعزيز السياسات الموحدة في ملفات استراتيجية كالأمن السيبراني، والتغير المناخي، والتنمية المستدامة، إلى جانب مواصلة العمل نحو اتحاد اقتصادي متكامل يحقق الأمن والرفاه لشعوب دول المجلس.

وحول مستقبل التكامل الخليجي في مجالات مثل الاقتصاد الرقمي، والأمن الغذائي، والطاقة المتجددة أوضح سعادته أنّ هذه المجالات تشكّل أولوية قصوى في أجندة التعاون الخليجي حاليًا، ومن المتوقع أن يشهد التنسيق الخليجي فيها تطورًا ملموسًا، من خلال استراتيجيات موحدة ومبادرات مبتكرة.

وأكّد سعادة الشيخ رئيس دائرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجوار الإقليمي بوزارة الخارجية أنّ سلطنة عُمان تؤمن بأنّ وحدة وتكامل البيت الخليجي، القائم على المصير المشترك والاحترام المتبادل، هو الركيزة الأهم لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة، وهو ما تحرص السلطنة على ترسيخه بالتعاون مع أشقائها في مجلس التعاون، انطلاقًا من رؤية شاملة لمستقبل أكثر ازدهارًا وتماسكًا لدول المجلس وشعوبه.

تزامنًا مع الذكرى الـ44 لتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الاقتصاد الخليجي الـ11 عالميًا بإجمالي ناتج محلي 2.1 تريليون دولار وأصول احتياطية 748 مليار دولار

مسقط- الرؤية

أكد المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن احتفال دول المجلس بالذكرى الـ٤٤ لتأسيس مجلس التعاون يأتي في خضم ما يجسده المجلس من نموذج رائد في العمل الإقليمي المشترك، وإسهامه في تعزيز الروابط الأخوية والاقتصادية والتنموية بين الدول الأعضاء وبما يحقق المزيد من التنسيق والعمل التنموي المشترك بين الدول الأعضاء.

وقالت سعادة انتصار بنت عبد الله الوهيبية مدير عام المركز الإحصائي الخليجي إن المركز يعد واحدة من أهم ثمار هذا التعاون، وانعكاسًا لمدى التطور الذي شهده العمل الخليج المشترك بما يوفره من بيانات ومؤشرات دقيقة وموحدة تُسهم في دعم اتخاذ القرار وصياغة السياسات المبنية على البيانات الموثوقة وتحقيقًا لرؤى التنمية المستدامة في دول المجلس. وأضافت أن المجلس حقق تطورات كبيرة كمنظومة لها مكانة عالمية بين التكتلات الاقتصادية العالمية اذ يأتي الاقتصاد الخليجي في المرتبة الـ١١ كأكبر اقتصاد على مستوى العالم بإجمالي ناتج محلي ٢,١ تريليون دولار أمريكي، كما أن مجموع الأصول الاحتياطية الأجنبية لدى مجلس التعاون لدول الخليج العربية بلغ ٧٤٨ مليار دولار أمريكي، ويقدر حجم أصول الصناديق الثروة السيادية بدول المجلس ٤,٩ تريليون دولار وتمثل ٣٧ بالمائة، من مجموع أصول أكبر ١٠٠ صندوق ثروة سيادي.

انتصار الوهيبية

وأضافت أن دول المجلس تمتلك ٣٠ بالمائة من قدرة إنتاج الكهرباء المتجددة في الشرق الأوسط في إطار الجهود التي تبذل لتحول إلى الطاقة النظيفة، فيما تستحوذ أسواق المال الخليجية على ٤,٣ بالمائة من إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال العالمية وتحتل بذلك المرتبة ٧ عالميا من حيث حجم القيمة السوقية لأسواق المال في العالم.

وأوضحت الوهيبية أن الذكاء الاصطناعي من المتوقع أن سيسهم بنسبة ٣٤ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس في ٢٠٣٠، كذلك فإن ٥ من دول المجلس من بين أفضل ٥٠ اقتصادا عالميا في جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي متجاوزة المتوسط العالمي بجدارة.

وأكدت سعادة مدير عام المركز الإحصائي الخليجي أن المركز يُجدد التزامه بمواصلة تطوير البنية الإحصائية وبناء القدرات جنبًا إلى جنب مع تعزيز الشفافية والإتاحة المعلوماتية ودعم العمل الخليجي المشترك وتمكين صانعي السياسات من رسم مستقبل مُزدهر.

جلسة مشتركة لمجلسي الدولة والشورى.. اليوم

مسقط- الرؤية

يعقد مجلسا الدولة والشورى اليوم الأحد، الجلسة المشتركة الثانية لدور الانعقاد العادي الثاني من الفترة الثامنة لمجلس عُمان؛ برئاسة معالي الشيخ عبدالملك بن عبدالله الخليلي رئيس مجلس الدولة، وحضور سعادة خالد بن هلال المعولي رئيس مجلس الشورى، والمكرمين وأصحاب السعادة أعضاء مجلسي الدولة والشورى، وسعادة أمين عام مجلس الدولة وسعادة أمين عام مجلس الشورى.

وتستهل الجلسة أعمالها بكلمة معالي الشيخ رئيس مجلس الدولة رئيس الجلسة المشتركة. عقب ذلك، تبدأ مناقشة تقارير اللجان المشتركة بين مجلسي الدولة والشورى بشأن المواد محل التباين في «مشروع قانون مكافحة الاتجار بالبشر»، و«مشروع قانون تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات»، و«مشروع قانون التنظيم العقاري»، و«مشروع قانون تحصيل مستحقات الدولة»، و«مشروع قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة»، المُحالة من مجلس الوزراء الموقر. ومن ثم التصويت عليها وفقًا للضوابط الخاصة بإجراءات عقد الجلسات المشتركة بين المجلسين.

وتنعقد الجلسة المشتركة استنادًا لأحكام المادة (٤٩) من قانون مجلس عُمان، ويعقب هذه الجلسة رفع معالي الشيخ رئيس مجلس الدولة مشروعات القوانين المشار إليها إلى حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم- حفظه الله ورعاه- مشفوعةً برأي المجلسيْن.

جامعة التقنية والعلوم التطبيقية
University of Technology and Applied Sciences
رؤية عُمان 2040
نتقدم بثقة Moving Forward with Confidence

طرح مناقصة محلية إلكترونياً

تعلن لجنة المناقصات الداخلية بجامعة التقنية والعلوم التطبيقية عن طرح المناقصة الموضحة بالجدول التالي:

م	رقم الممارسة/ المناقصة	موضوعها	الشركات التي يحق لها الاشتراك	قيمة المستند	آخر موعد للشراء الإلكتروني	آخر موعد لتقديم العطاءات
1	2025/33 ج ت ع ت/ م ر - 18	شراء وتوريد وتركيب أجهزة تكييف لمبني رئاسة جامعة التقنية والعلوم التطبيقية	الشركات والمؤسسات المتخصصة في هذا المجال والمسجلة لدى مجلس المناقصات بالدرجة الثالثة والرابعة	(25) خمسة وعشرون ريال عماني	2025/6/1م	2025/6/10م

حيث يمكنكم شراء مستندات المناقصة الكترونيا حسب الجدول المشار اليكم أعلاه عن طريق الرابط أدناه:

https://etendering.tenderboard.gov.om

ستعطى الأفضلية في الإسناد للشركات أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة لدى الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يشتمل عطائها أكبر نسبة تعمين ونسبة شراء ممكنة من المنتجات الوطنية.

- الجامعة غير مقيدة بقبول أقل أو أي عطاء آخر.

آفاق واسعة Broad Horizons
utas.edu.om
utas_oman

عمان والفلبين توقعان مذكرة لتعزيز التعاون في المجالات الصحية

مسقط- الرؤية

وُقِّعت، في جنيف، مذكرة تفاهم بين وزارة الصحة بسلطنة عُمان ووزارة الصحة بجمهورية الفلبين؛ لتعزيز وتطوير التعاون الصحي، وفق المصالح المتبادلة.

وقد وقع المذكرة معالي الدكتور هلال بن علي بن هلال السبتي وزير الصحة، فيما وقع من جانب الفلبين وزير الصحة سعادة الدكتور تيودور هيربوسا.

وتتضمن مذكرة التعاون، تبادل المعلومات المفيدة والخبرات والتجارب، وأفضل الممارسات، والتطورات التكنولوجية الصحية، وآليات الرعاية الأساسية، والمعدات الطبية، مع تبادل البحوث العلمية والدراسات. واشتملت مذكرة التفاهم الاستفادة من الخبرات والموارد البشرية وتعزيز الأنشطة التنموية ذات الاهتمام المشترك لبناء قدرات الموارد البشرية العاملة في قطاع الصحة. ومن شأن هذه المذكرة توسعة آفاق التعاون في المجال الطبي؛ حيث يمكن الاستفادة من الاستراتيجية الصحية المتبعة في كلا البلدين من أجل تعزيز الرعاية الصحية.

بدء إعفاء العُمانيين من «تأشيرة أوزبكستان».. 1 يونيو

الرؤية- إبراهيم الهادي

أعلنت حكومة جمهورية أوزبكستان عن إعفاء مواطني سلطنة عُمان من تأشيرة الدخول إلى أراضيها، وذلك في إطار جهودها لتعزيز العلاقات الثنائية وتوسيع التعاون السياحي والثقافي مع السلطنة، بما يعكس عمق الروابط التاريخية والصداقة المتنامية بين البلدين. وقال سعادة عبدالسلام خاتموف سفير جمهورية أوزبكستان لدى سلطنة عُمان، إن هذا الإعفاء سيبدأ العمل به اعتبارًا من الأول من يونيو ٢٠٢٥؛ حيث سيُسمح للمواطنين العُمانيين بدخول أوزبكستان دون تأشيرة ولمدة إقامة تصل إلى ٣٠ يومًا؛ استنادًا إلى المرسوم الرئاسي رقم ٨٧/ف الصادر في ١٥ مايو ٢٠٢٥.

عبدالسلام خاتموف

وأوضح سعادته أن هذا القرار يُعد خطوة مهمة نحو تعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات، لا سيما في القطاع السياحي، مؤكدًا أن أوزبكستان تُرحب بالأشقاء العُمانيين لاكتشاف معالمها الثقافية والتاريخية الغنية، التي تشمل مواقع مدرجة ضمن قائمة التراث العالمي لمنظمة اليونسكو، إلى جانب كرم الضيافة الأوزبكية المعروف.

وأشار إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد إطلاق فعاليات مشتركة تشمل معارض سياحية، ومنتديات اقتصادية، وزيارات تعريفية لوكلاء السفر والإعلاميين العُمانيين، في سبيل ترسيخ العلاقات وتعميق التبادل الثقافي والاقتصادي بين الجانبين.

وتطرق خاتموف إلى التعاون في مجال الطيران، موضحًا أن شركة «الطيران العُماني» قد استكملت إجراءات تسجيلها لدى السلطات الأوزبكية، وتستعد لإطلاق رحلات مباشرة بين العاصمة مسقط ومدينة طشقند، فيما تُسيِّر شركة «سينتروم للطيران» الأوزبكية رحلات موسمية إلى مدينة صلالة؛ بما يُسهم في تسهيل حركة السفر وتنشيط السياحة بين البلدين.

وأكد سعادة السفير أن هذا القرار يُجسِّد الإرادة السياسية المشتركة لتعزيز أواصر التعاون، ويُمهِّد الطريق لمزيد من المبادرات المشتركة التي تصب في مصلحة الشعبين الصديقين.

بعد تلقي شكاوى من المُنتجين وفي إطار القانون الخليجي الموحَّد

الخميس.. تطبيق «رسوم مكافحة الإغراق» على السيراميك والبورسلان الهندي والصيني

مسقط- العُمانية

يدخل قرار فرض رسوم مكافحة الإغراق حيز النفاذ يوم الخميس المقبل، على واردات منتج بلاط السيراميك والبورسلان ذات المنشأ أو المصدرة من الصين والهند، وذلك بجميع المنافذ الجمركية لسلطنة عُمان.

وجاء قرار فرض تلك الرسوم في إطار القانون الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأوضحت نصرة بنت سلطان الحبسية مدير عام التجارة بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار وعضو اللجنة الدائمة لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية لدول مجلس التعاون، أن هذا القرار جاء بناءً على شكاوى من قِبل الصناعة الخليجية المنتِجة لبلاط السيراميك والبورسلان ضد الواردات من الهند والصين، بدعوى ممارستها الإغراق في الأسواق المحلية لدول المجلس.

وقالت إن الأمانة العامة ممثلةً في المكتب الفني المعني باشرت إجراءات التحقيق في الشكوى، بمشاركة جميع الأطراف ذات العلاقة، واستمر التحقيق والإجراءات المرتبطة به لأكثر من ١٢ شهرًا، منذ إعلان بدء التحقيق وحتى مخاطبة الجهات المختصة بالتطبيق، مشيرة إلى أنه بناءً على نتائج التحقيق، تم رفع التقارير الفنية إلى اللجنة الدائمة لدول مجلس التعاون ولجنة التعاون الصناعي، لإصدار القرار النهائي بفرض رسوم مكافحة إغراق لمدة خمس سنوات.

من جانبه، قال أحمد بن سالم الراسبي مدير عام بمركز المنافسة ومنع الاحتكار بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، إن القرارات الصادرة عن اللجنة الدائمة لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية

نصرة بنت سلطان الحبسية

أحمد بن سالم الراسبي

لدول مجلس التعاون، والمبنية على القانون الخليجي الموحد، تمثل خطوة استراتيجية نحو ترسيخ بيئة تجارية عادلة وتنافسية في أسواق دول المجلس، بما يضمن حماية الصناعات الوطنية من ممارسات الإغراق الضارة.

وأكد أن فرض رسوم مكافحة الإغراق على واردات بلاط السيراميك والبورسلان من الصين والهند، يُعدّ إجراءً حيويًّا لحماية السوق المحلي من التشوهات السعرية الناتجة عن دخول منتجات بأسعار غير عادلة لا تعكس التكلفة الحقيقية للإنتاج، لافتا إلى أن هذه القرارات ستعزز قدرة المنتجين المحليين على المنافسة وتحسين الجودة وتوسيع خطوط الإنتاج، ما ينعكس إيجابًا على الأداء الصناعي والتوظيف والإسهام بشكل مباشر في تحقيق توازن سعري بين المنتج المحلي والمستورد.

خالد بن عيسى العامري

وبيّن أن هذه القرارات تضمن للمستهلك على المدى الطويل خيارات أوسع وجودة أعلى من خلال تشجيع الاستثمارات المحلية، وتحدّ من مخاطر الاحتكار التي قد تنجم عن انسحاب الصناعات المحلية، مؤكدا أن هذه الإجراءات تمثل إطارًا متكاملًا لحماية السوق والمستهلك.

وفي السياق، قال خالد بن عيسى العامري مدير عام المديرية العامة لخدمات المستهلكين ومراقبة الأسواق بهيئة حماية المستهلك، إن الهيئة تتابع عن كثب الجهود المبذولة في تطبيق قرار فرض رسوم مكافحة الإغراق على واردات بلاط السيراميك والبورسلان ذات المنشأ الصيني والهندي، موضحًا أن الهيئة تعمل وفق خطة واضحة لمتابعة ومسح أسعار السراميك والبورسلان الوارد من الهند والصين، إذ يتم تكثيف الحملات التفتيشية الدورية على المحالّ التجارية المتخصصة لبيع هذه المنتجات في الأسواق المحلية لضمان استقرار الأسعار.

وكيل «العدل» يشارك في اجتماع خليجي بالرياض

مسقط- الرؤية

شاركت وزارة العدل والشؤون القانونية في الاجتماع السنوي للجنة أصحاب المعالي والسعادة وكلاء وزارات العدل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بوفد يترأسه سعادة الدكتور يحيى بن ناصر الخصيبي وكيل الوزارة، وعضوية كل من المستشار أول إبراهيم بن سعيد الحوسني المدير العام للمديرية العامة للشؤون العدلية، وعيسى بن سالم البراشدي مدير دائرة التعاون الدولي بالوزارة، وذلك بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالعاصمة السعودية الرياض.

وناقش الاجتماع على جدول أعماله عددا من المواضيع منها مشروع القواعد الموحدة لمكافحة التمييز وخطاب الكراهية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومشروع القواعد الموحدة لمكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص (البشر) لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، إضافة إلى موضوع إعداد سياسة للتعاون بين وزارت العدل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك مناقشة نتائج وتوصيات اجتماع لجنة مدراء ورؤساء المراكز والمعاهد التدريبية القضائية والقانونية بدول المجلس.

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي

تعزية

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره

يتقدم

حاتم بن حمد الطائي

وإخوته وجميع العاملين بجريدة «الرؤية»

بخالص العزاء وصادق المواساة إلى كلٍ من:

الشيخ هلال بن سالم بن حمود السيابي

والشيخ بدر بن سالم بن حمود السيابي

والشيخ حمود بن سالم بن حمود السيابي

والشيخ عبدالملك بن سالم بن حمود السيابي

وإخوتهم وجميع أفراد الأسرة الكريمة

في وفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

والدتهم

نسأل الله العلي القدير أن يتغمدها بواسع رحمته

وأن يسكنها فسيح جناته ويلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان

موقع العزاء: جامع المهلب بن أبي صفرة - القرم، مسقط | اليوم الأحد أول أيام العزاء

الحريات.. بين الإطلاق والضوابط

د. إسماعيل بن صالح الأغبري

ينشد الحريات ويسعى إليها ليس فقط بنو الإنسان من أي ملة ومدرسة وفكر؛ بل كل من يدب على هذه البسيطة ساع إليها، رافضا لكل قيد أو عائق يمنع حريته في القول والعمل؛ ذلك أنها فطرة مجبول عليها أهل البسيطة، ولذلك نرى الطائر مكسورًا وهو في قفصه وإن كان من ذهب وألماس؛ بل الوحوش ذاتها تنطلق في البرية لا تُريد حجابًا حاجزًا ولا سدًا مانعًا، والحيوانات الأليفة بالرغم من تدليلها والعناية بها والاهتمام بنظافتها إلّا أنها تتوق إلى الحرية، وتأبى وضعها في الأقفاص أو إحاطتها بالأغلال. خُلق الإنسان حرًا، ولم تزل مقولة عمر بن الخطاب تدوي: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا»؟! فلا امتهان لكرامته، ولا مصادرة لحريته، الدينية (العقدية) والسياسية، لا في قول ولا في عمل إلّا أن الحريات المطلقة دون قيد ولا شرط تحول الإنسان من إنسان إلى نقيضه من الكائنات غير العاقلة، وتخرجه من مراعاة نفسه وغيره إلى أنانية، لا يرى إلا نفسه وما عداه السراب المحض أو له البقاء وغيره فليأخذه الطوفان.

إنَّ الليبرالية ذاتها ومع سعتها في الحريات في الأقوال والأفعال إلا أن من اختارها وضع قيودا في ممارستها فمنع ازدراء الأديان لما تورثه من عداوة وبغضاء كما منع المساس بأمن الأوطان عن طريق إثارة النعرات القومية أو العرقية وجَرَّم العدوان على الأوطان بالتجسس أو تزويد العدو بمعلومات حساسة، وما ذلك إلا تقييد للحريات؛ ترجيحاً لمصلحة الدولة والشعب على مصلحة الفرد الأناني.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية- عقر دار الرأسمالية ومركز الليبرالية ومهوى أفئدة طلاب الحرية- يقف تمثال الحرية شامخًا إلّا أنها حرية بقيود وشروط؛ فأمريكا أولًا والإخلاص لها وتجنب كل عمل ضدها من كل مواطن أو وافد أو مقيم إقامة مؤقتة، وإلّا جاز ترحيله وحق للسلطات محاسبته؛ بل ما كان مُعابًا في الشرق الإسلامي صار مُمارسًا في أمريكا من حيث حظر المظاهرات الطلابية أو التجمعات التي قد تُثير ما يسمونه شغبًا.

فرنسا والتي يحلو للبعض تسميتها بـ»أم الحريات»؛ فالحريات فيها ليس على إطلاقها بالرغم من انفتاح ذلك المجتمع، فمن يجرؤ على التشكيك في أعداد محرقة «الهولوكوست» ولو من باب الدراسات الأكاديمية والعلمية فضلاً عن إنكارها ولو كان ذلك عن تقصي لوثائق وتتبع لمصادر، فتلك نتيجة ممنوعة؛ بل مُجَرَّمَة؟!

يصل الأمر في عدد من تلك البلاد الغربية إلى اعتبار انتقاد إسرائيل هو انتقاد للسامية! وتحريض على اليهود! وفي ذلك الوسط المُنفتح يُحرم اصطحاب بعض الحيوانات الأليفة إلى بعض الأماكن، وفي هذا تقييد للحريات وحتى في الملبس. ومع ذلك الانفتاح إلّا أنه لا يتصور إجازة خروج أحد في الشارع أو الأماكن العامة من رجال أو نساء دون وضع أية قطعة قماش على الجسم تستر على أقل تقدير السوأتين، وفي ذلك تقييد للحريات.

ومع اعتبار ممارسة الحرية من الحقوق المكفولة بالتشريعات والنُظُم والقوانين في دول منظمة التعاون الإسلامي إلّا أن هناك ضوابط في ممارستها، وهذه الضوابط مرجعيتها ليست كمرجعية ضوابط الدول الغربية؛ فالدول الغربية وضعت ضوابطها بما يتناسب وما هي عليه، ولا يمكن استنساخ ما هم عليه ليكون في دول العالم الإسلامي.

مرجعية ضوابط الحرية في منطقتنا، هي الشريعة الإسلامية، وفي ذلك تعزيز لمبدأ الحرية الذي يَدَّعيه الغرب؛ ذلك أن دين الشعوب هو الإسلام، وفي هذا الضابط مراعاة لعامة الشعوب ولما يريده السواد الأعظم منها؛ حيث إن أي إنكار لما هو قطعي من الإسلام بالضرورة سيؤدي إلى استفزاز الشارع؛ بل قد يثور الشارع ضد هذا المُتجاوِز ما يسفر عنه أخذ الحق من هذا المُستفِز للمجتمع خارج إرادة هذه الدول الإسلامية، كما إن التشكيك في رموز الإسلام وشخوصه يعني انتهاك حرمة المقدس، وزعزعة الثقة به؛ كالطعن في الأنبياء أو الكتاب العظيم.

وإذا كان الغرب يرفض التشكيك في أعداد «محرقة الهولوكوست» ولو من باب البحث العلمي والأكاديمي، فكيف يمكن إعطاء الحرية في التشكيك في ثابت قطعي من ثوابت الشريعة الإسلامية؟!

ومن مرجعية ضوابط الحرية الأعراف والعادات والتقاليد؛ فإن انتهاك أفراد من المجتمع لها يعتبر مساسًا بحرية الجمع في مقابل الفرد، ومعروف أن صياغة القوانين والتشريعات لخدمة عموم الناس لا الأفراد منهم.

ومن مرجعية ضوابط الحرية الهُوية لأي بلد من البلدان، فكل ما يمس بالهوية أو الشخصية سيؤدي إلى تعكير صفو الحياة في هذه الدولة أو تلك، ما يُنذر بخلخلة اجتماعية وأمنية وبذلك تصبح الحرية مجلبة للنقمة، وليست موردا للنعمة.

الحريات في سلطنة عُمان ذات سقف عالٍ؛ فالحريات السياسية بارزة للعيان من حيث حرية النقد والتعبير؛ بل قد يصل النقد إلى مستوى شخصيات ذات مناصب على وسائل التواصل الاجتماعي أو خلال الأحاديث البينية أو المجالس الواسعة، وقلَّما يتعرض أحد لصدور حكم قضائي عليه، إلّا في أضيق حد، كما إن التعبير عن التعاطف مع قضايا الأمة الإسلامية والإنسانية كقضية فلسطين عالي المستوى، ويتجلى ذلك من خلال غض الطرف عن تجاوز عدد من الخطباء خطب الجمعة أو ما يرفعه البعض عند التجمعات أو من خلال التغريدات.

ولعل هذه الحرية السياسية في عُمان ليس لها مثيل في أقطار العالم العربي؛ بل لعل الموقف العُماني الرسمي والشعبي في نصرة فلسطين هو من أرقى المواقف وأعلاها في العالم الإسلامي؛ فالتصريحات الرسمية والبيانات في المؤتمرات والقِمَم لعلها أسبق من تعبير الجمهور وأرقى.

وإذا كان سقف الحرية السياسية والتعبير الحُر للمواطن في ميادين القضايا السياسية الساخنة فيما يجري في بعض مناطق العالم الإسلامي مترجمة عمليًا من خلال ما تمت الإشارة إليه، وكذلك انتقاد أداء المسؤولين بالوزارات الخدمية، فإن الحرية الاجتماعية مُمارَسة عمليًا إلّا أنها لها ضوابط كحال الحريات في الغرب، لها ضوابط وأُسس، منها عدم المساس بالأمن الاجتماعي، وذلك من خلال عدم إثارة ما يُنغِّص السِلم الأهلي والحياة الهانئة الهادئة في البلاد. وكذلك عند ممارسة الحرية الاجتماعية لا بُد من مراعاة ضابط عدم المساس بهُوية الدولة والشعب؛ فالأعراف والعادات والتقاليد يجب صيانتها كصيانة حقوق دين الدولة ومعتقدات الأمة ومقدساتها، ولا غرابة في ذلك؛ فالغرب نفسه لا يقبل المساس بمُفردات الأنظمة والقوانين التي سَنَّها عبر عقود؛ بل إن الدول الغربية عمدت إلى ترحيل كل لاجئ يُخالف ما عليه من أنظمة وقوانين؛ بل إن عددًا من هذه الدول تفرض قيودًا صارمة على الإعلام إن أراد تناول قضية من قضايا العالم كقضية فلسطين، إذا كان عرضها يُنافي ما عليه الغرب من توجهات داعمة لإسرائيل، وقد تتعرض الوسيلة الإعلامية للإغلاق إن تناولت قضية فلسطين بحيادية وموضوعية، وقد يتعرض الصحفي والإعلامي للطرد من المؤسسة الإعلامية.

إن الدروس الغربية في مجال الحريات لم تعد تُسمن أو تُغني من جوع، فقد كشفت الأزمة الروسية الأكرانية وما يتعرض له الفلسطينيون في غزة تناقضات الغرب وزيف ادعائه حماية الحقوق والحريات؛ فالغرب ما هو إلا مُتاجِر فيها وبها، وما هي إلّا وسيلته في التدخل في شؤون الدول من أجل فرض سيادته وهيمنته على شعوب العالم كما إنه راغب في فرض العولمة حسب ما يراه وهذا منهج مناقض للحرية.

وقد قَمَعَ الغرب لمظاهرات الشبيبة في الجامعات لا لشيء إلّا لتأييدها الحق الفلسطيني مع أنها مظاهرات سلمية، ومنع بذلك حرية الكلمة والتعبير؟! وأسكتت بعض دوله وسائل الإعلام التي حاولت تغطية أحداث فلسطين بموضوعية، وأقصت بعض دوله كل إعلامي غربي حاول كشف جرائم إسرائيل ضد الإنسانية بالوثائق والأدلة، والتهمة جاهزة وهي «معاداة السامية»!

السيدة خالصة.. حين تمشي الحكمة على الأرض ثم تصعد إلى السماء

زكريا الحسني

في محطات الحياة، تمرُّ علينا وجوه كثيرة، نُصادفها في الزمان والمكان، فتترك فينا أثرا ثم ترحل. لكنّ بعض الوجوه لا تكتفي بالمرور أو ترك الأثر؛ بل تتجاوزهما إلى السكون في القلب، بحيث تُقيم فيه برصيدها العالي من الرزانة، ومن الطيبة، وبالنور الخاص الذي يشعُّ من النفوس النبيلة.. هكذا كانت السيدة خالصة بنت نصر بن يعرب البوسعيدي- رحمها الله- والدة السيدة الجليلة حرم جلالة السلطان المُعظم- أبقاها الله.

لم تكن فقط خالتي، ولا مجرد جارةٍ عشتُ بالقرب منها في طفولتي؛ بل كانت حضورًا هادئًا في حياتنا، كأنَّها ظلُّ أمّ ثانية أطول من الثانية المعتادة، تمشي بيننا ببصيرة، تتحدث بفمٍ من القلب. أتذكرها جيدًا، كما لو أنَّ الزمن عاد بي إلى ذلك الحيّ؛ حيث كانت البيوت مُتقاربة، والقلوب أكثر قربًا. كنت صغيرًا، أطرق بابها حاملًا ما أوصتني به أمي، وأجد عندها دائمًا الوجه المُشرق، والابتسامة الهادئة، وكأنَّ الدنيا مهما تعقدت، تتوقف عند عتبتها لتتنفس بعض الطمأنينة.

كانت امرأةً بسيطة في مظهرها، عظيمة في جوهرها.

لم تكن كثيرة الكلام، ولكن متى تكلّمت، سكنت القلوب؛ لأنَّها كانت تتحدث بحكمة من جرّب، وصبرُ من رأى، ورِضا من فهم سرّ الحياة. كانت تعرف كيف تواسي دون أن تفرض، وكيف تُرشد دون أن تُحرج، وكيف تفيض بالأمومة حتى على من لم تلدهم. وما من لحظة مرّت بها إلّا وكانت راسخة، ثابتة، كجبلٍ وديعٍ يحتضن من حوله بالظل والسكينة. لم تكن تهتزّ في المِحن، ولا تتبدل في الأزمات؛ بل كانت مصدر اتزانٍ وهدوء، تستمده من إيمان عميق، ورضا داخلي لا يتزعزع.

جُمعتْ في شخصها صفات الأمّ الحنون، والمرأة القوية، والإنسانة التي تقابل الجميع بابتسامة، دون أن تنقص هيبةً، أو تتخلى عن وقار. لم تكن يومًا تبحث عن الأضواء، لكنها كانت الضوء الذي يهتدي به من حولها دون أن يشعر.

ولا نبالغ إن قلنا إنّ البيت الذي سكنته، لم يكن مجرد جدران وسقف؛ بل كان موئلًا للطمأنينة، ملتقى للمُحبين، ومرسى لكل من أرهقته الحياة. كانت قد صنعت فيه كهفاً للحنان، وللبركة، يمنح الأثر الذي لا يُمحى.

وإن كان يُعرف الإنسان من أثره، فإنَّ خالتي «خالصة» تركت فيمن عرفوها بصمةً لا تُنسى، وذاكرةً لا يشوبها النسيان. وكانت ثمرة حياتها، السيدة الجليلة «عهد»، الشاهدة على هذا المجد الصامت، وعلى تلك التربية العميقة التي لا تنبت إلا من قلبٍ صادق، ويدٍ خفيّة تصنع العظمة دون أن تتحدث عنها.

واليوم.. وقد عادت روحها إلى بارئها، لا أملكُ سوى أن أرفع يديّ بالدعاء: اللهم، يا من خلقت الطُهر وأودعته في بعض الناس، اغمر روحها بنور رحمتك، وارفع مقامها عندك، واجعل قبرها روضةً من رياض الجنة، فمن كانت بهذا النقاء، لا يليق بها إلا جوارك، يا واسع الرحمة، يا أرحم الراحمين.

تفعيل العضويات الدولية

خلفان الطوقي

سلطنة عُمان من أكثر الدول تطبيقًا للقوانين والتشريعات الدولية بحذافيرها، وهذا بشهادة الغير، لدرجة أنَّ الكثير من هذه التشريعات قد يُؤثر سلبًا عليها، خاصة إن لم تُطبَّق بحذافيرها من غيرها من الدول، وما يُميِّز عُمان أنها لا تُوقِّع أو تنضم إلى هذه العضويات الدولية ما لم تكن على أتم الاستعداد لتطبيقها على أكمل وجه، وهذا ما يُميزها من ناحية، وما يُقيدها في أحيان ومواقف معينة، وهذه النقطة تحتاج لشرح في مقالة أخرى، ولكن المقالة هذه تركز على العضويات الدولية من زاوية أخرى.

العضويات الخليجية أو الإقليمية أو العالمية ليست التزامات يجب تطبيقها والالتزام بها فقط؛ بل لها فوائد ومزايا أخرى مثل تقديم المشورة الفنية أو توفير دورات تدريبية أو منح دراسية أو فرص حسب تخصص هذه المنظمات المرموقة، أو إقامة مؤتمرات تخصصية، أو تمويل مشاريع معينة، وغيرها من مزايا.

وبعض الدول تستفيد من هذه المزايا أكثر من غيرها، بينما في الجانب الآخر نجد دولًا ملتزمة بما عليها من التزامات، ولا تهتم بالمزايا والخدمات، وأجزمُ أن السبب إما توجه البلد نفسه بقصد أو دون قصد، وأن هذه الدولة لا تعتبر ذلك أولوية، أو بسبب الأعضاء وممثلي تلك الدولة وقدراتهم واهتماماتهم، فكلما كان العضو خير من يمثل بلده وجهته الحكومية، تجده في المقدمة، مقتنصًا للفرص ويُفيد لبلده بكل ما تقدمه هذه المنظمة أو تلك، والعكس صحيح.

وهنا مربط الفرس، وبما أن عُمان عضوة في مئات المنظمات الخليجية والإقليمية والعالمية، فلماذا لا يكون هناك توجه أو بروتكول أو سياسة موحدة للاستفادة القصوى من هذه المنظمات، وأن لا يكون حسب شخصية أو قدرات من يمثلها من الجهات الحكومية، ويكون لمن يمثل السلطنة في هذه المنظمات ملما بهذه السياسة أو الدليل الاسترشادي، وبذلك نستطيع الاستفادة القصوى منها، ونضمن لشبابنا بناء قدراتهم البشرية، ومؤسساتنا التطور والتحسين المستمر.

لدى عُمان استحقاقات عاجلة ومعقدة، ولا أحد ينكر أهمية الانضمام والحصول على هذه العضويات، وعليه لا بُد على من يمثلها أن يكون على دراية كاملة بأنّ المزايا تعتمد على الشطارة واقتناص الفرص، فالذكي هو من يستفيد من كل شيء، خاصة أن بعض هذه العضويات مكلف ماديا، إضافة إلى أنه يشكل عبء الالتزام، وفي حال كان هناك دليل استرشادي موحد لمن يمثل السلطنة في هذه المنظمات، سوف يضمن العائد على الاستثمار في هذه العضوية، وسوف يقل التباين بين الجهات الحكومية المحظوظة بشخصية مميزة، وجهة حكومية أخرى تعاني من كسل أو محدودية قدرات من يمثلها.

تحويل الأندية إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة

د. إبراهيم بن سالم السيابي

تُعد الرياضة اليوم من أدوات القوى الناعمة الأكثر تأثيرًا في بناء المُجتمعات وتعزيز مكانة الدول؛ فهي لم تعد مجرّد نشاط ترفيهي أو وسيلة لقضاء وقت الفراغ؛ بل أصبحت صناعة قائمة بذاتها ترفد الاقتصاد الوطني وتؤثر في السياسات والاستراتيجيات العامة، وتُسهم في تشكيل صورة الدول على الساحة الدولية.

ويشهد قطاع الرياضة في سلطنة عُمان اهتمامًا بالغًا من القيادة الرشيدة، وفي مقدمتها صاحب السمو السيد ذي يزن بن هيثم آل سعيد وزير الثقافة والرياضة والشباب، الذي يقود برؤية طموحة تطوير هذا القطاع الحيوي، بهدف الارتقاء به إلى آفاق جديدة تتواكب مع تطلعات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وفي ظل هذه الرؤية الواعدة، تبرز فكرة طموحة يمكن أن تكون واقعية، وهي تحويل الأندية العُمانية إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة. وقد تبدو الفكرة غير تقليدية، لكنها تمثل تحولًا جوهريًا في طريقة إدارة الأندية؛ حيث تستند إلى إعادة هيكلة هذه الكيانات لتعزيز استقلالها المالي والإداري، وجعلها مؤسسات قائمة على مبادئ العمل المؤسسي الحديث، ولا يهدف هذا المقترح إلى التغيير الشكلي؛ بل إلى بناء نموذج مُستدام يضمن استمرارية الأندية وتعزيز دورها الثقافي والرياضي والاجتماعي.

ويُعد فهم الواقع الحالي للأندية العُمانية ضرورة مُلحَّة قبل الشروع في هذا التحول؛ فالكثير من هذه الأندية تُعاني من ضعف في الموارد المالية، واعتماد شبه كلي على الدعم الحكومي وبعض الداعمين، إلى جانب وجود مشكلات إدارية تتمثل في غياب الخطط الاستراتيجية، والاعتماد على العمل التطوعي غير المتخصص، كما تعاني بعض الأندية من محدودية البنية التحتية والتجهيزات، وهو ما يعيق تحقيق طموحاتها وتوسيع خدماتها للمجتمع.

من هنا تبرز أهمية إدارة التغيير كأداة محورية لضمان نجاح عملية التحول، ويجب أن يكون هذا التغيير مدروسًا ومبنيًا على مراحل، مع إشراك جميع أصحاب العلاقة؛ بدءًا من إدارات الأندية، مرورًا بالأعضاء والجماهير، وانتهاءً بالجهات الحكومية والخاصة الداعمة، كما ينبغي تعزيز الوعي بفوائد هذا التحول، وتقديم برامج تدريب وتأهيل للعاملين في الأندية لمساعدتهم على التكيف مع النموذج الجديد.

الهدف الأساسي من هذا التحول- إضافة الى الأهداف المتعلقة ببناء كيانات إدارية يمكن أن تطبق عليها مبادئ الحوكمة (الشفافية، المساءلة، العدالة، الاستقلالية والمسؤولية)- يتمثل في تمكين الأندية من توليد مصادر دخل ذاتية تُسهم في تقليل الاعتماد على الدعم الحكومي، الذي غالبًا ما يكون محدودًا وغير مستدام، كما يفتح الباب أمامها للاستثمار في مجالات متعددة، مثل التسويق الرياضي، وتنظيم الفعاليات، وإقامة الشراكات مع القطاع الخاص، وبهذا يمكن تعزيز مكانتها وتستطيع المنافسة في كافة المجالات، وكذلك تقديم خدماتها وتوسيع دورها في المجتمع، لتصبح أكثر فاعلية وقدرة على التأثير محليًا وإقليميًا.

من جهة أخرى، سيسهم هذا التوجه في خلق فرص عمل حقيقية للشباب العُماني في مختلف التخصصات وخاصة تلك المتعلقة بالجوانب الرياضية، من خلال توظيفهم وتمكينهم في قطاعات الإدارة الرياضية، والتسويق، والاتصال المؤسسي، وإدارة المشاريع، وغيرها من المجالات المرتبطة بالرياضة الحديثة، وبمرور الوقت، ستجذب هذه الأندية الكفاءات الوطنية، مما يرفع من مستوى الأداء الإداري ويُسهم في إعداد جيل جديد من المتخصصين في المجال الرياضي.

وتبنِّي نموذج الإدارة المؤسسية، سيُمكِّن الأندية من وضع خطط استراتيجية واضحة، وتحديد أهداف قابلة للقياس، وتقييم الأداء بشكل دوري، مما يرفع من جودة العمل ويُعزز القدرة على التنافسية والابتكار، كما إن هذا التحول سيسهم في تحسين جودة الخدمات الثقافية، الرياضية والاجتماعية التي تقدمها الأندية، وبالتالي رفع مستوى الوعي الثقافي، ورفع الصحة العامة، وتحفيز المجتمع على ممارسة الرياضة كنمط حياة.

ورغم أن هذا التحول يبدو طموحًا، إلّا أنه قابل للتنفيذ من خلال مراحل تدريجية مدروسة، تبدأ بتطبيق النموذج على عدد محدد من الأندية كنموذج تجريبي. ويمكن للجهات المختصة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تؤدي دورًا كبيرًا في إنجاح هذه التجربة، من خلال المساعدة في أيجاد شراكات مع مؤسسات القطاعين العام والخاص أو من خلال تقديم الدعم الفني والاستشاري والمالي، كخدمات الاحتضان أو حتى منح التسهيلات التمويلية عند الحاجة، وكذلك وزارة العمل يمكنها تبني الفكرة من خلال إيجاد فرص العمل في هذه الأندية التي ستصبح مؤسسات عن طريق المشاريع التي تديرها في هذا الشأن مثل التدريب المقرون بالتوظيف، بغرض التخفيف على هذه المؤسسات في بداية إنشائها من عبء مصاريف التشغيل.

في الختام.. لا بُد لنا من تبنِّي سياسة التغيُّر والخوض في غمارها وعدم إطلاق الأحكام سلفًا؛ لأن تحويل الأندية العُمانية إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة يُعد خطوة محورية نحو تطوير قطاع الثقافة والرياضة في السلطنة ودمجه ضمن منظومة الاقتصاد الوطني، كما يُسهم هذا التحول في توفير فرص عمل، وتعزيز التنافسية، ورفع مكانة سلطنة عُمان على المستويات الإقليمية والدولية، وتبقى هذه الخطوة جزءًا لا يتجزأ من رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، التي تهدف تمكين الشباب وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة في جميع القطاعات؛ بما فيها القطاع الرياضي.

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

1 هل حان الوقت لربط الريال العُماني بسلة عملات؟ — حمزة بن حسين سلمان اللواتي

2 رِفْقاً بِنَّا أَيُّهَا الرَّاحِلُونَ — د. سعيد بن سليمان العيسائي

3 لعنة الوعي — ريم الحامدية

4 طفلك ليس مشروع نجاحك.. حرّروا الأطفال من طموحاتكم — ريتا دار

لقراءة جميع المقالات زوروا: https://alroya.om/category/3

«مجلس التعاون».. تكامل ومصير مشترك

لقد مثّل تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية الشقيقة انطلاقة نحو تحقيق التكامل بين دوله الست على مختلف الصُّعد، وكان الهدف ولا يزال واحدا، وهو تحقيق مصالح الشعوب الشقيقة وتطلعاتها نحو الاستقرار والازدهار والتطوُّر والنماء.

أربعة وأربعون عامًا مرّت على ذكرى التأسيس، وذكرى توحيد المصالح والمواقف والمصير، إذ حرص الآباء المؤسسون على أن يجمعهم تكتّل واحد يسعى إلى تحقيق التكامل والاستقرار، فكان الحلم الخليجي الذي جمع سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين وقطر تحت مظلة واحدة.

وخلال العقود الأربعة الماضية، تحوّل مجلس التعاون إلى منظومة تكاملية، شملت الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، وشهدت المسيرة الخليجية العديد من المنجزات البارزة، والتي يعمل قادة المجلس- حفظهم الله- على تعزيزها واستكمال مسيرة البناء والتنمية في كافة المجالات.

وفي ظل هذه الإنجازات، فإننا نطمح إلى مزيد من العمل الخليجي المشترك في ظل التغيرات الجيوسياسية والاضطرابات الإقليمية والتحديات الاقتصادية والأمنية، حتى يتحقق لشعوبنا الخليجية المزيد من الرفاهية والارتقاء، إلى جانب العمل على تعزيز الهوية الخليجية لدى الأجيال الجديدة. ولا يخفى على أحد دور سلطنة عُمان في هذا المجلس، إذ إن جهودها ملموسة انطلاقا من إيمانها باحترام السيادة وتعزيز الحوار والدفع نحو التكامل التدريجي بعيدًا عن الصدام أو التسرع.

وفي ظل قيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - تواصل السلطنة دعمها لمبادرات المجلس، وتسعى إلى توسيع آفاق التعاون الاقتصادي والاجتماعي، بما يحقق الازدهار المشترك لشعوبنا الخليجية.

الرؤية

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبيها

مجلس الوزراء ومجلس عُمان.. شراكة وتآزر وتكامل

د. محمد بن خلفان العاصمي

ورد في المادة (٧٧) من قانون مجلس عُمان النص التالي: «يُخصِّص مجلس الوزراء لمجلسي الدولة والشورى، كل على حدة، اجتماعين سنويين يحضرهما رئيس وأعضاء مكتب كل مجلس؛ وذلك بغرض متابعة مجالات التنسيق بينها. ويجوز لمجلس الوزراء تشكيل لجنة مشتركة مع أي من مجلسي الدولة والشورى تتولى تنسيق العلاقة بين الحكومة والمجلس بما يخدم المصلحة العامة، كما تتولى الإعداد للاجتماعات التنسيقية السنوية المشار إليها في الفقرة السابقة».

لقد جاء هذا النص التشريعي في القانون ليعكس رؤية ورغبة القيادة الرشيدة للدولة في رسم طبيعة العلاقة بين السلطات بما يحقق المصلحة الوطنية. وهذا الرسم الدقيق لهذه العلاقة يعكس النهج الذي تقوم عليه إدارة الدولة ليس في العصر الحاضر وإنما منذ فترة طويلة كرس فيه التكامل كمنهج سياسي بين مكوناتها، هذا النهج الذي يقوم على أساس عدم التدخل في شؤون كل سلطة وأن يبنى العمل بينهم على التعاون والتنسيق والتشاور، بعيدًا عن التجاذبات السياسية والصراعات التي لا تعود بالنفع على المواطنين وتضيع معها القدرة على تحقيق التنمية.

والنظام الأساسي للدولة يُفصِّل وبشكل واضح اختصاصات كل سُلطة، ويُبيِّن مرجعيتها جميعها للسلطان، الذي يمثل رأس الدولة، لقد حدد النظام الأساسي بكل وضوح مسار إدارة الدولة ومؤسساتها والتعاون والتآزر والتكامل الذي أسس على مبدأ عدم التداخل في الاختصاصات وعدم تنازع السلطات، مع أهمية أن يكون مسار العمل من أجل المصلحة العليا للبلاد، وبما يخدم مصالح الشعب ويحفظ حقوقهم ويحقق لهم الأمن والاستقرار والعدالة والمساواة.

إن اللقاءات السنوية التي تُعقد بين مجلس عُمان بمكونيه الدولة والشورى مع مجلس الوزراء، جميعها تصب في اتجاه إيجاد مسار واضح تتكامل فيه جهود جميع هذه المؤسسات وتتوافق فيما بينها من أجل حلحلة القضايا والتحديات التي تواجه العمل الوطني المشترك بينهما، ومن أجل تحقيق الأهداف العليا للدولة، وفي هذه اللقاءات يتم طرح جميع المواضيع التي تمثل هاجسًا وطنيًا يستوجب التباحث والتشاور والتنسيق وتحديد التوجهات المستقبلية للوصول إلى حلول ناجعة تحقق نتائج إيجابية وآنية، ولا توجد حدود لما يمكن طرحه في هذه اللقاءات عندما يتعلق الأمر بمصلحة البلاد وفق السياق المتعارف عليه والخصوصية العُمانية التي تنطلق من ثوابت التشارك والتكامل.

لقد شدد جلالة العاهل المُفدَّى- حفظه الله ورعاه- في أكثر من موضع، على أهمية العمل المشترك بين جميع السلطات في الدولة، ووجه أعزه الله بضرورة التنسيق المستمر بين القطاعات، ودعا جلالته- أعزه الله- إلى انتهاج هذا النهج في إدارة شؤون البلاد؛ بما يخدم مصالح المواطنين والمقيمين على أرض سلطنة عُمان، وهذا الحرص من جلالته، يمثل تكريسًا لمبادئ دولة المؤسسات التي تُدار وفق منظومة واضحة من التشريعات والقوانين واحترام تام لاختصاصات كل جهة وعدم الدخول في تجاذبات لا تخدم العمل الوطني المشترك، وأهمية أن تقوم الدولة على أساس التعاون بين الجهات جميعها.

إنَّ هذه الفلسفة الإدارية تتطلب الإيمان قبل كل شيء بأن التكامل والتعاضد والتآزر هو السبيل الأمثل لتحقيق المصلحة الوطنية، وهذا الإيمان مهم جدًا وخاصة عندما لا تسعى كل سلطة لفرض نفسها ولا تنظر إلى السلطات الأخرى بنظرة المنافسة والتسابق لمن تكون له اليد العُليا والطُولى في الأمر، هذه النظرة التي لا تخدم التوجه الصحيح الذي يقوم على التشارك والتعاون، ولله الحمد والشكر فبلادنا لا تعاني من هذه المساءلة الجدلية والجميع يعلم أن مصلحة الوطن تكمن في السمو والترفع عن التجاذبات التي تفرق وتشتت الجهود ولا ينتج عنها سوى مزيد من هدر الوقت والجهد بما لا يخدم أي طرف.

لقد صيغت القوانين والأنظمة والتشريعات في سلطنة عُمان لتقوم على هذا المبدأ في العمل الوطني، وبما يعزز هذا التكامل، وفي الاجتماعات السابقة لمجلس عُمان؛ سواء مع مجلس الوزراء أو اللجنة التنسيقية طرحت عديد القضايا والمواضيع المهمة التي تتعلق بالشأن الوطني، وساهمت هذه اللقاءات في تقديم حلول مبتكرة لعديد القضايا الوطنية، وخرجت بمخرجات عديدة وجدت طريقها للتنفيذ، واختصرت الكثير من الوقت والجهد خاصة فيما يتعلق بتحديد الأولويات الوطنية وقضايا الساعة التي تشغل الرأي العام، وفي المستقبل يجب أن تعزز هذه الشراكة لمواصلة التطور الذي يجب أن يكون سمة العمل الوطني.

لا شك أن الطموحات تظل عالية دائمًا والآمال كبيرة مهما بُذل من جهد، وقد تكون هناك بعض التحديات التي لا تصل بالعمل لدرجة المثالية وهذا امر طبيعي ولا يمثل مشكلة حقيقية طالما أن النوايا والتدافع من أجل مصلحة الوطن، ولكل إنسان رأيه وطريقته في تحقيق هذه المصلحة، وتبقى سلطنة عُمان هي الغاية الأسمى لكل هذه الجهود ويبقى العُماني هو اساس التنمية وهدفها ومن أجله نرى كل هذه الجهود.

اليوم العالمي للموارد البشرية 2025.. ما بعد الاحتفاء

د. سعيد الدرمكي

في ٢٠ مايو من كل عام، يُحتفى باليوم العالمي للموارد البشرية، وهي مناسبة دولية تُسلط الضوء على الأدوار الحيوية التي تضطلع بها إدارات الموارد البشرية في دعم استدامة المؤسسات وتعزيز ثقافتها المؤسسية.

وقد جاء شعار عام ٢٠٢٥ «تمكين الذكاء الاصطناعي.. قيادة التغيير معًا»، ليُعبِّر عن الحاجة إلى إيجاد توازن مسؤول بين التقدم التكنولوجي والقيم الإنسانية في بيئة العمل.

هذا اليوم لا يمثل مُجرد لحظة احتفالية؛ بل يُجسِّد إدراكًا عالميًا متزايدًا لأهمية الموارد البشرية باعتبارها ركيزة استراتيجية في تطوير الأعمال. فقد أصبحت إدارات الموارد البشرية تلعب دورًا فاعلًا في تصميم السياسات، وتحسين تجربة الموظف، وقيادة التحولات التنظيمية نحو الأفضل.

يحمل شعار هذا العام رسالة واضحة مفادها: «التقنية يجب أن تخدم الإنسان، لا أن تحل محله». وفي ظل التوسع المتسارع لاستخدام الذكاء الاصطناعي في التوظيف، والتقييم، وتحليل البيانات، بات من الضروري الحفاظ على البُعد الإنساني في اتخاذ القرار، وضمان الشفافية والعدالة في العمليات المرتبطة بالأفراد. وتقع على عاتق إدارات الموارد البشرية مسؤولية تحقيق توازن واعٍ بين التحول الرقمي ومتطلبات الواقع المهني، بحيث تُوظف التكنولوجيا كأداة داعمة للإنسان لا بديلاً عنه، وتعزز من جودة بيئة العمل دون الإخلال بالقيم المؤسسية.

وقد شهدت فعاليات هذا العام مشاركة واسعة من مختلف دول العالم. وفي سلطنة عُمان، كان الحضور المؤسسي لافتًا في فعاليات اليوم العالمي للموارد البشرية ٢٠٢٥، حيث نظّمت وزارة الطاقة والمعادن منتدىً متخصصًا لقطاع الطاقة، تحت شعار «الموارد البشرية الاستراتيجية في قطاع الطاقة»، بمشاركة قيادات تنفيذية ومهنيين. ويهدف المنتدى إلى بناء منظومة موارد بشرية متكاملة تتماشى مع رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، من خلال مناقشة أربعة محاور رئيسية: تعزيز المرونة القيادية، توسيع فرص التوظيف للعمانيين، التطوير المهني، وتحسين بيئة العمل من حيث الصحة النفسية والرفاهية.

أما على المستوى الخليجي والدولي، فقد شهدت دول الخليج تنظيم فعاليات متنوعة بمناسبة اليوم العالمي للموارد البشرية، ركّزت على التحول الرقمي وتجربة الموظف. ففي السعودية، أُقيم منتدى التهيئة الرقمية للقوى العاملة، والذي ناقش سبل تمكين الكوادر الوطنية من المهارات الرقمية لمواكبة التحول في سوق العمل. وفي الإمارات، أُطلقت مبادرة بعنوان «مستقبل الإنسان في ظل الذكاء الاصطناعي»، بهدف تمكين مسؤولي الموارد البشرية من أدوات التحليل والتنبؤ الذكي في إدارة المواهب. وفي البحرين، نُظّمت ندوة حول دور الذكاء الاصطناعي في العدالة التنظيمية، ركّزت على استخدام التقنيات الحديثة لضمان الشفافية والمساواة داخل بيئات العمل. كما شهدت قطر فعاليات توعوية ومهنية هدفت إلى إبراز تجارب التحول الرقمي الناجحة في إدارة الموارد البشرية وتعزيز ثقافة الابتكار المؤسسي.

وعلى الصعيد الدولي، أطلق المعهد المعتمد للأفراد والتنمية (CIPD)، بالتعاون مع الرابطة الأوروبية لإدارة الأفراد (EAPM)، منتدى بعنوان «قيادة التغيير في عالم رقمي». كما دشّن فرع المعهد في الشرق الأوسط جوائز التميز في الموارد البشرية. من جهتها، شاركت جمعية إدارة الموارد البشرية الأمريكية (SHRM) عبر منصاتها الإقليمية في حملات توعوية ومحتوى ركّز على إبراز قصص النجاح، وتعزيز ثقافة التعلم المستمر، واستشراف مستقبل العمل.

ومن أبرز الدروس المستفادة هذا العام: تمكين الكوادر البشرية بالمهارات الرقمية والتحليلية، وتعزيز الشراكة بين الموارد البشرية والإدارة العليا، إلى جانب مواصلة الاهتمام بجوانب الصحة النفسية والرفاهية كعنصرين أساسيين في الحفاظ على الأداء العالي. كما أكدت التجارب الناجحة أهمية تطوير آليات اتخاذ القرار بما يراعي الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية.

ولا ينبغي أن يقف تأثير هذا اليوم عند حدوده الزمنية، بل يجب ترجمته إلى خطة عمل سنوية تُسهم في ترسيخ ثقافة التحسين المستمر داخل المؤسسات. من خلال بناء برامج تدريبية، وإطلاق مبادرات تنموية تعزز من تجربة الموظف، وتوفير قنوات تواصل داخلي فعالة، يمكن للمؤسسات أن تجعل من هذا اليوم محطة انطلاق لتغيير أعمق وأكثر استدامة.

لقد أثبت اليوم العالمي للموارد البشرية ٢٠٢٥ أن المستقبل يتطلب نماذج عمل مرنة، وقيادات واعية قادرة على توجيه التغيير. وما دامت الموارد البشرية تحافظ على دورها كمحرّك للعدالة والتطوير، فستبقى في طليعة من يقودون التحول الحقيقي في المؤسسات.

ظفار.. أرض اللبان و«التباشير»

د. محمد بن عوض المشيخي *

انفردت سلطنة عُمان عن غيرها من دول العالم بأنَّها أقدم كيان سياسي وجغرافي في الخليج العربي، بتاريخها العريق وإرثها التليد الذي أزعم أن لا يوجد مثيل له في العالم، لم لا وهي أرض الغبيراء الشامخة التي أنعم الله عليها بقيادات حكيمة وسلاطين أوفياء للوطن وتراثه الخالد، فهذا السلطان قابوس بن سعيد- طيب الله ثراه- يجوب في شوارع صلالة في العقود الأولى للنهضة العُمانية، لكي يتفقد اللوحات التجارية للمحلات والشركات التي لا تنسجم مع أصالة البلاد، وقد وجد ذات مرة لوحة بعنوان «فنون الخليج»، وأمر بتغييرها فورًا لتكون «فنون الغبيراء»؛ هكذا هي السياسة والتوجه العام لهذا البلد العزيز للحفاظ على كنوز الوطن الغالية التي لا تُقدَّر بثمنٍ.

ومن هنا تكمُن أهمية الخبراء والفنانين والشعراء في الاختيار من تلك الكنوز والشواهد التاريخية، وما أعظمها، وليس البحث عن شعارات جديدة من مُخيلة المُفكّرين والرسَّامين والتي تُكلِّف الكثير من المبالغ المالية، وقبل ذلك كله تحتاج لعقود طويلة لكي تترسخ في أذهان الناس، وخاصة زوار محافظة مثل ظفار، الذين يعرفون جيدًا أن اللبان هو هوية ظفار وشجرته المباركة، التي تُجسِّد شعارها الأبدي بلا منازع عبر الأزمان؛ لكونه محفورًا في ذاكرة أجيال المحافظة، أبًا عن جَدٍ. لذا يجب الاعتراف بأنَّ لكل محافظة أو ولاية في السلطنة، رموزها وشواهدها التاريخية التي تُميِّزُها عن غيرها، وعلى وجه الخصوص محافظة ظفار التي فيها الشجرة المقدسة لمعظم حضارات العالم منذ فجر التاريخ، وعلى وجه الخصوص حضارات السومَريين والإغريق والمصريين القدماء والرومان. والمؤرخون يشيرون إلى ثلاثة هدايا قُدِّمت لنبي الله عيسى بن مريم- عليه السلام- عند ولادته وهي (اللبان الظفاري والذهب والمر).

وخلال الأسابيع الماضية عجَّت منصات التواصل الاجتماعي في السلطنة ومجالس شيوخ ووجهاء ظفار بالجدال والمساجلة حول الهوية الجديدة لمحافظة ظفار والشعار الذي أصبح يُوسم بـ«ظفار أرض التباشير»، والذي يدل على أكثر من معنى؛ فالتباشير عبارة عن «شكل معماري يُزيِّن رؤوس البيوت القديمة في جنوب الجزيرة العربية»، بينما توصف هذه الكلمة باللغة الدارجة في شمال السلطنة بأنه كان أهل عُمان إذا بَشَّر النخلُ بالرطب سموه «تباشير»، بدلًا مما هو متعارف عليه سابقاً ضمنياً «ظفار أرض اللبان». وخلاصة تلك المناقشات الجادة والآراء المسجلة تكشف عن استغراب وتعجُّب من الشعار الجديد، وما الأسباب التي دفعت بالمسؤولين لتجنُّب استخدام «اللبان وشجرته» كواجهة حضارية لظفار؟!

لقد تواصل معي العديد من الشعراء والأدباء من المحافظة، يتساءلون لماذا لم يرجع المختصون إلى المجتمع المحلي للاستئناس برأيهم؟ لكن يبدو لي أنَّ هناك من يبحث عن الجديد بأي طريقة كانت، فنحن نعيش في عالم مُتغيِّر، يُؤمن فيه البعض بالحداثة على حساب الماضي التليد، وذلك بما قد يحمل من جوانب تُوصَف بأنها بحاجة إلى تصويب لكي تُناسب العصر. وكلمة «تباشير» تُشير إلى الأنباء الطيبة والتفاؤل والمستقبل الواعد، وهذه نتيجة رائعة؛ فالفكرة ممتازة لتقديمها لمنطقة تفتقد لإرث حضاري، لكن شعار «أرض التباشير» لا يُقارن بأي حال من الأحوال بأرض اللبان وشجرتها التي تُعبِّر بكل ما تحمله الكلمة عن المجتمع في ظفار؛ إذ إنَّ عبق اللُبان وروائحه الجذَّابة تُعطِّر كل ركن من أركان البيوت العُمانية؛ بل عبر العالم من أقصاه إلى أقصاه.

لكن «التباشير» بما تحمله من بشائر الخير والعطاء، يُمكن أن تكون شعارًا لحملة إعلامية لموسم «خريف ظفار ٢٠٢٥»؛ فالترويج للحملة يحتاج من ٣ أسابيع إلى ٦ أشهر لكي تنتقل مضامين تلك الحملة من وسائل الإعلام إلى الجمهور، بينما الترويج للهُوية يحتاج لوقتٍ أطول بكثير. ويجب تذكير الجميع أن هناك اختلافًا بين الشعار والهوية، والأخيرة أكثر شمولية، وتتكون من عدة عناصر؛ هي: «مختلف التصاميم والشعارات المرئية- العلامة التجارية (brand) والتي تظهر بها المؤسسة أمام الآخرين والتي تعني الشعار المعتمد».

الكُل يُثمِّن الجهود الجبارة المبذولة من مكتب محافظ ظفار وجميع العاملين في ذلك الصرح العظيم، الذين يُنظَر إليه بأنه يضم كوكبة من الشباب الواعد الذين يعملون بلا كللٍ أو ملل لتطوير ظفار وولاياتها المختلفة، وعلى رأسهم صاحب السمو السيد مروان بن تركي آل سعيد محافظ ظفار، الذي عُرف بإمكانياته القيادية وأفكاره الإبداعية، وقبل ذلك بدماثة خُلقه وإخلاصه، وجهوده الحثيثة لتطوير محافظة ظفار، وجعلها في مقدمة الوجهات السياحية في المنطقة العربية. ولا شك أن نجاح الهوية أو الشعار الجديد من عدمه لا يعني نهاية الطريق؛ فللمجتهد أجران إذا أصاب، وأجر اجتهاده إذا أخطأ.

في الختام.. ونحن على أبواب «خريف ظفار ٢٠٢٥»، فإن أكثر ما تحتاجه المحافظة في هذه الأيام هو تفعيل الخدمات ومشاريع الطرق المُنفَّذة حاليًا في مدينة صلالة، ومتابعتها بشكل يومي؛ لكي نُخفِّف الاختناقات المرورية التي قد يُسببها قطع أوصال الشوارع التي تخضع حاليًا للصيانة والتوسُّعات الازدواجية للشوارع، والأهم من ذلك كله التعجيل بتنفيذ المشاريع الجديدة، كشق طريق غرب دربات وطريق «هيماء- ثمريت» الذي طال انتظاره. كما إن تركيب أحجار الإنترلوك في الأماكن العامة التي يرتادها السياح أمر ضروري؛ إذ إن الأسواق تتحول إلى برك مائية يتجمع فيها البعوض وتسبب تعطلًا في إنسيابية المرور، خاصةً في سوق السعادة الذي تم افتتاحه في ثمانينيات القرن العشرين، وهو وجهة للكثير من الزائرين في الموسم السياحي، لذلك أصبح من الضروريات التي لا مفر منها.

* **أكاديمي وباحث مختص في الرأي العام والاتصال الجماهيري**

الرؤية
يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم بن حمد الطائي

التحرير
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤

الاقتصاد
محول: ٢٠٢ , ٢٠٤, ٢٠٥
businessdesk@alroya.info

المحليات
محول: ٢٠٧ , ٢٠٨
localdesk@alroya.info

الرياضة
محول: ٢١٤ , ٢١٥
sportdesk@alroya.info

الإعلانات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاشتراكات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

التوزيع
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

الطباعة
وزارة الإعلام

ناقش في لقاءات مشتركة آليات جذب رؤوس الأموال الخليجية للاستثمار في المدن المستقبلية

الشعيلي يستعرض الفرص الاستثمارية في عُمان خلال المشاركة باجتماع وزراء الإسكان الخليجيين

مسقط- الرؤية

عقدت لجنة أصحاب المعالي والسعادة الوزراء المعنيين بشؤون الإسكان بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، اجتماعها الثالث والعشرين في الكويت، برئاسة سعادة المهندس راشد هادي العنزي المدير العام للمؤسسة العامة للرعاية السكنية بالتكليف بالكويت، وبمشاركة أصحاب السعادة كبار مسؤولي الإسكان في دول المجلس.

وعلى هامش أعمال الاجتماع الثالث والعشرين لوزراء الإسكان بدول مجلس التعاون الخليجي، التقى معالي الدكتور خلفان بن سعيد الشعيلي وزير الإسكان والتخطيط العمراني، بعدد من المستثمرين في دولة الكويت، لاستعراض أبرز الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاعي الإسكان والتخطيط العمراني، لا سيما ضمن مشاريع المدن المستقبلية التي تطورها السلطنة.

وأكد معاليه أن سلطنة عُمان تمضي قدمًا في تنفيذ رؤية طموحة للتنمية الحضرية المستدامة، موضحًا أن المرحلة الحالية تشهد طرح مجموعة من الفرص الاستثمارية النوعية المتاحة للتملك الحر، بما يعكس التوجه نحو بيئة استثمارية جاذبة ومفتوحة أمام المستثمرين الخليجيين والدوليين. كما وجه الدعوة للمواطنين والمستثمرين في دولة الكويت لزيارة السلطنة والاطلاع عن كثب على هذه الفرص الواعدة، والتي تسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي وتوطيد العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، تنفيذًا لتوجيهات القيادة السياسية في عُمان والكويت.

وفي السياق، عقد معالي الدكتور الشعيلي والوفد المرافق له اجتماعًا مشتركًا مع كل من معالي عبداللطيف المشاري وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان بدولة الكويت، ومعالي بثينة بنت علي الجبر النعيمي وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة بدولة قطر. وجرى خلال اللقاء بحث سبل التعاون الثنائي واستعراض آفاق الشراكة الخليجية في مشاريع التطوير العمراني، إلى جانب مناقشة آليات جذب رؤوس الأموال الخليجية نحو الاستثمار في المدن المستقبلية، بما يعزز من جودة الحياة ويحقق أهداف التنمية المستدامة.

وفي افتتاح الجلسة، أكد معالي جاسم بن محمد البديوي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، أن قطاع الإسكان يحظى باهتمام بالغ من لدن أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس- حفظهم الله- لما له من دور محوري في رفع جودة الحياة وتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة، مشيرا إلى أن دول المجلس قطعت شوطاً كبيراً في تطوير المدن الذكية، من خلال توظيف الإمكانات التقنية الوطنية وتبني حلول رقمية مبتكرة تواكب المتغيرات العالمية وتعزز من رفاه الإنسان الخليجي.

وناقش الاجتماع عدداً من الملفات الاستراتيجية المدرجة على جدول الأعمال، من أبرزها خطة العمل الإسكاني الخليجي للأعوام ٢٠٢٤-٢٠٣٠، حيث جرى اعتماد حزمة من الأدلة المرجعية الداعمة لتعزيز كفاءة المشروعات الإسكانية بدول المجلس. وشملت هذه الأدلة دليل الهندسة القيمية في مشاريع الإسكان، ودليل البناء المستدام، إضافة إلى دليل تقييم حالات الإسكان، بما يعزز جودة التصميم والتنفيذ ويواكب التوجهات العالمية في استدامة البيئة العمرانية.

كما أقر الاجتماع النسخة النهائية من «القواعد الموحدة لمُلاك العقارات المشتركة بدول مجلس التعاون»، وهي وثيقة تنظيمية تهدف إلى توحيد التشريعات ذات الصلة وتيسير إدارة الممتلكات المشتركة بما يحقق الشفافية ويرتقي بجودة الخدمات داخل المجمعات السكنية.

وفي ذات السياق، جرى الاتفاق على تمكين الأمانة العامة من إبرام مذكرات تفاهم جديدة مع المنظمات الإقليمية والدولية الفاعلة في المجال الإسكاني، بما يسهم في تبادل الخبرات واستقطاب أفضل الممارسات العالمية.

وفي إطار تعزيز التنافسية والابتكار في القطاع الإسكاني، تم الإعلان عن نتائج الدورة السادسة لجائزة مجلس التعاون في مجال الإسكان للأعوام ٢٠٢٤-٢٠٢٥، كما تم تكريم عدد من المرشحين من مختلف دول المجلس ممن قدموا إسهامات ملموسة في دعم الإسكان، سواء من القطاع الخاص أو الجمعيات الخيرية أو من الأفراد أصحاب الأيادي البيضاء. وأكد أصحاب المعالي والسعادة ضرورة البناء على ما تحقق من منجزات في مسيرة التعاون الخليجي المشترك في هذا القطاع الحيوي، بما ينعكس إيجابًا على جودة الحياة ويواكب تطلعات المواطنين نحو بيئة سكنية متكاملة وآمنة ومستدامة.

تدريب 500 باحث عن عمل في شمال الباطنة ضمن برنامج «إرادة»

صحار- خالد بن علي الخوالدي

اختتمت فعاليات البرنامج التدريبي «إرادة» في ولاية السويق بمحافظة شمال الباطنة، والذي هدف إلى تمكين الكوادر الوطنية وتعزيز جاهزيتها لسوق العمل، إذ أقيم البرنامج بإشراف مكتب محافظ شمال الباطنة ممثلًا بمكتب والي السويق، وبالتعاون مع المديرية العامة للعمل بمحافظة شمال الباطنة ممثلة بدائرة العمل بالسويق، وتنفيذ معهد البريمي للتدريب الإداري.

واستهدف البرنامج الذي استمر لمدة ثلاثة أسابيع أكثر من ٥٠٠ باحث وباحثة عن عمل من مختلف قرى ومناطق الولاية، وعقد في جمعية المرأة العمانية بالسويق، وسط مشاركة فاعلة وحضور لافت من المستفيدين والمهتمين بمجالات التنمية والتوظيف الذين يحملون المؤهلات العلمية المختلفة.

وتميز البرنامج بتنوع مجالاته التدريبية التي شملت إدارة الموارد البشرية، والمحاسبة، وإدارة المكاتب، والحاسب الآلي، مع التركيز على الجوانب التطبيقية والخطط الذهنية التي تسهم في صقل مهارات المشاركين وتمكينهم من التعامل بكفاءة مع متطلبات الوظائف الحديثة.

وأشار القائمون على البرنامج إلى أن «إرادة» لا يركز فقط على توفير التدريب، بل يسعى إلى غرس عقلية المبادرة وريادة الأعمال، وكسر حاجز التردد والخوف لدى الباحثين عن العمل، من خلال محتوى تدريبي عملي وتفاعلي، يُقدم بأساليب حديثة ومبتكرة على يد مدربين معتمدين وأصحاب خبرة.

وأوضح خميس بن سعيد الذيابي القائم على أعمال البرنامج بمعهد البريمي للتدريب الإداري: «فخورون بثقة الجهات الرسمية في المعهد، وسعداء بهذا الحضور الكبير من الشباب والشابات، فالبرنامج صُمم ليكون منصة انطلاق عملية وحقيقية نحو التمكين الوظيفي وريادة العمل الحر، في ظل التحديات التي يواجهها الشباب العماني اليوم، وقد سعينا منذ اليوم الأول على تحقيق رؤية علمية متكاملة للارتقاء بمستوى المتدربين، ورغم تحدي العدد الكبير فقد تم تقسيم المتدربين إلى ثلاثة أقسام رئيسية وفقًا للقدرات والتخصصات العلمية لديهم، ولله الحمد أكد البرنامج نجاحه بكل كفاءة واقتدار».

من جانبهم، عبر عدد من المشاركين عن سعادتهم بالفرصة التي أتاحها لهم البرنامج، مؤكدين استفادتهم من الورش التطبيقية والتمارين الذهنية والأساليب العملية التي تُقدم بأسلوب مبسط وقريب من الواقع الوظيفي.

يشار إلى أن البرنامج يأتي ضمن الجهود التكاملية التي تبذلها مؤسسات الدولة بالتعاون مع القطاع الخاص، لتمكين الشباب من تجاوز التحديات المهنية، وتعزيز دورهم في التنمية الوطنية بما يتواكب مع مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠.

إعلان تعديل الشكل القانوني

استنادا لأحكام المادة رقم 13 مكرر 2 من قانون الشركات 74/4 وتعديلاته، تعلن شركة **يوسف بن موسى وأدولاده للتجارة** والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم (1245520) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من شركة (توصية) إلى (الشخص الواحد) باسم شركة **يوسف بن موسى وأدولاده للتجارة ش.ش.و.**

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بمسقط خلال شهرين من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

وفقا لأحكام المادة 150 من قانون الشركات التجارية، تعلن شركة **خالد الاخزمي وإبنه للتجارة ش.م.م** المقيدة بالسجل التجاري رقم **1342214** أنها بصدد تعديل الشكل القانوني للشركة من شركة (توصية) إلى **شركة محدودة المسؤولية.**

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخه.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة فيافي مرمول الدولية للتجارة** والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم **(1321168)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تضامنية)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة برستيج للسيارات** والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم **(1278732)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تخفيض رأس المال

استنادا لأحكام المادة 31 مكرر من قانون الشركات التجارية 2019/18 وتعديلاته، تعلن **شركة الغيوم الشرقية** والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم **1381436** أنها بصدد تخفيض رأسمالها من **الثالثة إلى الدرجة الرابعة.**

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه إلى أمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بمسقط خلال شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تخفيض رأس المال

وفقا لأحكام المادة (150) من قانون الشركات التجارية، تعلن **شركة مزون للخدمات البيئية والفنية (ش.ش.و)** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1048697)** أنها بصدد تخفيض رأسمالها من **150,000.000 ريال عماني** إلى **15,000.000 ريال عماني.**

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخه.

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بالسيب
إعلان قضائي

تعلن أمانة سر المحكمة الابتدائية بالسيب أن/ **طارق بن خالد بن الوليد الهنائي** قد تقدم بالدعوى التجارية رقم **(2024/1508/1461)** ضد المدعى عليه/ **يحيى بن حمود بن عبدالله الوهيبي (عماني الجنسية)** مطالبا في دعواه بالقضاء بصحة استئجار الشقة رقم (26) بولاية السيب بمنطقة الخوض سكة رقم 3344 بالمبنى رقم 333، وإلزام المدعى عليه بإخلاء الشقة وسداد باقي الأجرة المترتبة عليه مبلغ وقدره سبعة آلاف وأربعمائة وثمانون ريال عماني (7480 ر.ع) وما يستجد من أجرة حتى تاريخ الإخلاء الفعلي بالإضافة إلى إلزامه بسداد جميع فواتير الماء والصرف الصحي والبالغ قيمتها مائة وثمانية وتسعون ريال عماني وسبعمائة وأربعون بيسة (198.740 ر.ع) وما يستجد من مبالغ حتى تاريخ الإخلاء الفعلي وإلزامه بصيانة العقار، وإلزام المدعى عليه برسوم مصاريف الدعوى وأتعاب المحاماة مبلغ وقدره ألف ريال عماني (1000 ر.ع).

ونظراً لتعذر إعلان المدعى عليه بالطرق العادية، وهذا النشر يعتبر إعلاناً له بالدعوى، وتحديد تاريخ **2025/06/29م**، الساعة التاسعة صباحاً بمقر المحكمة الكائن بولاية السيب، الخوض، شارع مزون موعداً لسماعه وينتج الإعلان أثره من تاريخ النشر عملاً بنص المادة (11) من المرسوم السلطاني رقم (2002/29)، وعلى المدعى عليه أو وكيله المفوض بموجب وكالة مصدقة حسب الأصول الحضور في الموعد والمكان المحددين أعلاه والرد على طلبات المدعي خلال المدة المحددة سالفة البيان.

أمانة سر المحكمة

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٤٦٩٣
في الفئة ١٤ من أجل السلع / الخدمات:
عقارب الساعات، سبائك تشكيل من معادن نفيسة، مجوهرات من الكهرمان الأصفر، ساعات كبيرة، بندول ساعات كبيرة وساعات، أساور مجوهرات، ساعات يد، أحزمة لساعات اليد، حلي صغيرة للمجوهرات، دبابيس للزينة مجوهرات، ساعات شمسية، آليات الساعات سلاسل ساعات..
باسم : الحاوية الذهبية للوجستيات
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب: ١١١ ر.ب: ١١١، محافظة مسقط، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٢/١٦
اسم الوكيل : شوامخ العز للتجارة
العنوان : ص.ب: ١٦١٦ ر.ب: ١١٩

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٤٨٠٤
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات مكاتب تأمين الإقامة الفنادق والنزل، التموين بالطعام والشراب، خدمات بيوت الاعتكاف، خدمات المقاهي، خدمات الكافتيريات، توفير تسهيلات أراضي مخيمات، خدمات المطاعم المؤقتة أو المتنقلة الكانتينات، تأجير أماكن الإقامة المؤقتة، خدمات النزل، خدمات أماكن إقامة السياح..
باسم : صندوق التنمية العقاري
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب: ٥٦١ ر.ب: ٣١٩، محافظة مسقط، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٢/١٩
اسم الوكيل : شوامخ العز للتجارة
العنوان : ص.ب: ١٦١٦ ر.ب: ١١٩

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٤٩٤٤
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
المساعدة في إدارة الأعمال، استفسارات عن الأعمال، إدارة أعمال واستشارات تنظيمية، استشارات إدارة الأعمال، عرض السلع، المساعدة في إدارة الأعمال التجارية أو الصناعية، تقييم الأعمال، استشارات تنظيم الأعمال، أبحاث الأعمال، خدمات المشورة في إدارة الأعمال، أبحاث التسويق..
باسم : مناقصة للاستثمار
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب: ٥٠٥ ر.ب: ١٢٣، محافظة مسقط، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٢/٢٤
اسم الوكيل : شوامخ العز للتجارة
العنوان : ص.ب: ١٦١٦ ر.ب: ١١٩

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٤٨٩١
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
عرض السلع (الخضراوات والفواكه والتمور والبقالة)، عرض سلع على وسائل الإعلام لغايات البيع بالتجزئة، تسويق (الخضراوات والفواكه والتمور والبقالة).
باسم : مدينة الفراولة
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب: ١٠١٠ ر.ب: ٦١١، ولاية السيب، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٢/٢٢
اسم الوكيل : شوامخ العز للتجارة
العنوان : ص.ب: ١٦١٦ ر.ب: ١١٩

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٦١٣٣
في الفئة ٤١ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات الألعاب المقدمة مباشرة من شبكة حاسوب.
باسم : سربيرايا وأبنها العالمية
الجنسية : عمانية
العنوان : سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٤/٨

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٧٩٠٧٦
في الفئة ٣٩ من أجل السلع / الخدمات:
تأجير السيارات، تأجير المركبات.
باسم : شركة التشكيلات الرائدة
الجنسية : عمانية
العنوان : سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٤/٨/٢٦

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٦٠٠٤٥
في الفئة ٣٦ من أجل السلع / الخدمات:
تأجير العقارات، خدمات وكالات العقارات، إدارة العقارات، مكاتب العقارات والشقق السكنية، تأجير المكاتب عقارات، الشؤون العقارية.
باسم : شركة الإدارة العقارية
الجنسية : عمانية
العنوان : سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٢/١١/٢٧

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٥٨٨٦٦
في الفئة ٤٤ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات العيادات الطبية.
باسم : كوخ الأعمال العالمية
الجنسية : عمانية
العنوان : سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٢/١٠/٢٢

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٣٥٦٥
في الفئة ٤٥ من أجل السلع / الخدمات:
ترخيص برامج حاسوبية خدمات قانونية.
باسم : مهند العامري للمحاماة والاستشارات القانونية
الجنسية : عمانية
العنوان : سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١/٨

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٦٨٢٩٦
في الفئة ٤٢ من أجل السلع / الخدمات:
تصميم الديكور الداخلي.
باسم : اللحظة الأخيرة
الجنسية : عمانية
العنوان : سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٣/٩/١٣

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٧٤٠٧٤
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات المقاهي.
باسم : مستقبل بسياء الذهبي للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٤/٣/١٩

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٦٨٧٥١
في الفئة ٤١ من أجل السلع / الخدمات:
تنظيم حفلات ترفيه، تنظيم الحفلات الراقصة، تنظيم العروض، خدمات متعهدي الحفلات، تنظيم وإدارة الحفلات الموسيقية.
باسم : ماجد بن أحمد بن عبد الرسول البلوشي للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٣/٩/٢٦

الخضوري لـ«الرؤية»: منصة «قيمة» تتبنى فكرا اقتصاديا تنمويا لتعزيز مفاهيم «المحتوى المحلي» و«القيمة المضافة»

- نعمل على سد الفجوة المعرفية والتطبيقية في مجال القيمة المحلية المضافة
- السعي لإطلاق مبادرات وتقديم توصيات لتمكين الأداء المؤسسي بالقطاعين العام والخاص
- المساهمة في تعزيز التعاون بين الكفاءات العمانية لبلورة خطاب اقتصادي موحد
- الاستفادة من التجارب الدولية للارتقاء بالاقتصاد الوطني

الرؤية- ريم الحامدية

يقول سلطان الخضوري مؤسس منصة «قيمة»، إنه يسعى لتكون هذه المنصة أول كيان مؤسسي وطني مستقل ومتخصص في تعزيز مفاهيم المحتوى المحلي والقيمة المحلية المضافة وتوفير بيئة معرفية تفاعلية تربط المختصين والممارسين وصناع القرار، لافتاً إلى أنها بمثابة مبادرة وطنية نوعية لتحويل النقاشات التي تدور بين الأعضاء إلى توصيات ومبادرات قابلة للتطبيق، بما يدعم التكامل بين القطاعين العام والخاص.

ويضيف- في تصريحات لـ«الرؤية»- أن الفترة المقبلة ستشهد تحويل هذه المنصة إلى كيان مؤسسي مرخص سواء كجمعية أو مركز وطني، لتكون صوت المختصين ومشاركًا وطنيًا في إعداد سياسات المحتوى المحلي، حتى يتثنى لها القيام بأدوار استراتيجية تشمل بناء المعرفة وإطلاق المبادرات وتقديم التوصيات وتمكين الأداء المؤسسي في القطاعين العام والخاص.

وعن بداية الفكرة، يقول الخضوري: «انطلقت فكرة مجموعة (قيمة) من جلسة نقاش خاصة حول المحتوى المحلي بيني وبين ثريا اليعقوبية إحدى الطاقات الوطنية الملهمة والتي تعمل في مجال القيمة المحلية المضافة في إحدى شركات القطاع الخاص، وخلال هذا النقاش تبلورت ملامح الفجوة، خصوصًا في التنسيق وتكامل الأدوار وفهم المصطلحات والمفاهيم، ومن هنا نضجت الفكرة وبدأنا الترويج لها كمجموعة أو كأول تجمّع نوعي يجمع المختصين والمهتمين بالمجال، وبلغ عدد الأعضاء قرابة ٢٠٠ عضو مختص ومنظم حتى الآن، كما تم الاتفاق مع شركة أزل وهي إحدى الشركات الإعلامية، ليتم من خلالها تصوير وتمويل الحلقات المصورة، وإدارة منصات المجموعة لنشر الوعي المجتمعي».

ويشير إلى أن الهدف الرئيسي من تأسيس «قيمة» يتمثل في سد الفجوة المعرفية والتطبيقية في مجال القيمة المحلية المضافة في سلطنة عُمان، حيث برزت هذه الفجوة نتيجة تباين الفهم لبعض المفاهيم وغياب منصة موحدة تضم المختصين والمهتمين لتبادل التجارب والمشاركة في صياغة توجهات وطنية خاصة بالمحتوى المحلي، مؤكدا أن هذه المبادرة تعزيز التعاون بين الكفاءات العُمانية لبلورة خطاب اقتصادي موحد يدفع نحو تنفيذ توجيهات حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق- حفظه الله- المتعلقة بتعزيز المحتوى المحلي وتحقيق الأهداف التنموية لرؤية «عُمان ٢٠٤٠».

ويُعرّف الخضوري القيمة المحلية المضافة في السياق العُماني بأنها: «الجزء من الإنفاق الذي يبقى داخل الاقتصاد الوطني نتيجة استخدام عناصر محلية مثل الأيدي العاملة الوطنية، والمنتجات والخدمات المحلية، الأصول الثابتة، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، مشددا على أهمية التوعية بها في رفع كفاءة الاقتصاد الوطني، وتعظيم الأثر المحلي للمشاريع والمشتريات الحكومية والخاصة، وتوجيه الإنفاق نحو الداخل لتعزيز الإنتاج والتوظيف والاستثمار، إلى جانب بناء قاعدة معرفية موحدة للمهنيين وصناع القرار.

ويؤكد الخضوري أن «قيمة» تسير وفق خطة تأسيسية مرحلية واضحة، تتكون من ثلاث مراحل وهي مرحلة الوعي والتجميع المعرفي (٢٠٢٤-٢٠٢٥)، وتشمل تنظيم الحوارات والنقاشات الشهرية، ومرحلة التأسيس الرسمي كجمعية عمانية معنية بالمحتوى المحلي، ومرحلة التأثير والسياسات، وتتضمن تقديم التوصيات والتقارير للجهات المختصة. أما عن أبرز المحاور التي تركز عليها المجموعة حاليًا، فيوضح: «نحن نعمل على توحيد المفاهيم والمصطلحات، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتوطين وربط التوظيف بالقيمة المحلية، بالإضافة إلى إجراء دراسات مقارنة دولية، مثل تجارب السعودية وأمريكا ونيجيريا، وتحليل السياسات واللوائح الوطنية."

ويبيّن أنه يتم طرح نقاشات تخصصية داخل المجموعة في مجالات السياسات الوطنية واللوائح التنظيمية، والتجارب الخليجية والدولية، وتحديات التنفيذ، وآليات الرصد والقياس، إلى جانب قصص وتجارب واقعية من السوق العُماني، مضيفا: «يتم توثيق هذه النقاشات شهريًا من خلال تقارير احترافية تشمل تحليل المشاركات، واستخلاص التوصيات، وتحديد الدروس المستفادة، ويتم التخطيط لتحويل بعض هذه المخرجات إلى أوراق سياسات أو مشاريع توعوية مستقبلًا».

ويذكر الخضوري أن «قيمة» تتبنى فكرًا تنمويًا اقتصاديًا وطنيًا، يركز على تعظيم الأثر المحلي للإنفاق العام والخاص، وتوطين سلاسل القيمة والإنتاج، والتمكين الاقتصادي للمواطن، وتكريس شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص، مؤكدا: «نهدف إلى توسيع هذا الفكر ليصل إلى صناع القرار، وقيادات القطاعين، والباحثين، والطلاب، والممارسين الاقتصاديين."

ويفخر الخضوري بفريق العمل قائلاً: «الأعضاء المؤسسون هم نخبة من المختصين في مجالات القيمة المحلية المضافة والمحتوى المحلي، إلى جانب متخصصين في السياسات الاقتصادية والاستثمار والمناقصات، وأصحاب خبرات في قطاع النفط والغاز والصناعة وريادة الأعمال، وكذلك شخصيات أكاديمية ومهنية لها إسهامات في هذا المجال، وتشمل معايير العضوية وجود خبرة مثبتة في مجالات ذات علاقة، والالتزام بالتفاعل والمشاركة، والسعي لتبادل المعرفة».

وعن الشراكات، يوضح: «حتى اللحظة، لا توجد شراكات رسمية مباشرة، لكن هناك تواصل وتفاعل بسيط مع بعض الجهات الحكومية والخاصة، كما أن أعضاء المجموعة على ارتباط بعدة مؤسسات من القطاعين العام والخاص، وسيتم لاحقًا إطلاق شراكات رسمية بمجرد تحول (قيمة) إلى كيان مؤسسي معترف به».

ويلفت الخضوري إلى أن دعم المجتمع لأهداف «قيمة» يمكن أن يتم من خلال دعم المنتجات والشركات المحلية كأداة لتحقيق المحتوى المحلي، والترويج للمحتوى المحلي عبر وسائل التواصل، والانضمام إلى الجلسات التخصصية والمبادرات المستقبلية.

وعن الخطط القادمة، يبيّن: «نستعد لإطلاق سلسلة لقاءات مرئية مع مختصين وقيادات اقتصادية، بهدف تمكين العاملين في المجال من تحقيق أقصى استفادة، خصوصًا في تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير الكوادر العُمانية، كما نعمل على إعداد أدلة مختصرة بلغة مهنية للمختصين، وتقرير وطني دوري حول توجهات المحتوى المحلي، والمشاركة في تنظيم ملتقى سنوي متخصص في هذا المجال، والسير قدمًا نحو تأسيس الجمعية العُمانية للمحتوى المحلي رسميًا، وأطالب الجهات المعنية بتوحيد المصطلحات والمفاهيم، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من العقود والمناقصات، وتبني حوافز قائمة على أداء الشركات في المحتوى المحلي، وتفعيل مبدأ الشفافية ونشر التقارير حول نسب القيمة المحلية».

تصدير 17 مليون طن متري من المشتقات البترولية عبر محطة رأس مركز

الدقم- العُمانية

نجحت الشركة العُمانية للصهاريج «أوتكو» عبر محطة رأس مركز بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في التعامل مع ٤٩١ سفينة منذ بدء تشغيلها في عام ٢٠٢٣، وحتى نهاية أبريل ٢٠٢٥م، واستوردت ما يزيد على ٩٥٠ مليون برميل من النفط الخام، كما صدّرت ما يقارب ١٧ مليون طن متري من المشتقات البترولية.

وأكد المهندس سالم بن مرهون الهاشمي المدير التنفيذي لشركة «أوتكو»، جاهزية سلطنة عُمان لتكون مركزًا عالميًا للوجستيّات الطاقة حيث جاءت هذه الإنجازات نتيجة التزام الشركة بأعلى معايير السلامة والتميّز التشغيلي، ما يعزز دورها باعتبارها محورًا رئيسًا في ضمان أمن الطاقة لسلطنة عُمان والأسواق الإقليميّة والدوليّة، انطلاقًا من موقعها الاستراتيجي الذي يربط سلطنة عُمان بخطوط الملاحة البحريّة في المحيط الهندي، وصولًا إلى أسواق آسيا وأفريقيا وأوروبا.

وقال إنَّ خدمات التخزين الحالية تلبّي احتياجات السّوق المحليّة، وهو ما يدفع التوجه للتركيز على النّمو في أعمال التخزين العالمية، موضحًا أن الشركة وقّعت اتفاقية استراتيجيّة مع شركة «فوباك» الهولندية، إحدى أبرز الشركات العالمية في مجال التخزين، لتحويل الدقم إلى مركز عالمي لجذب أعمال التخزين؛ تماشيًا مع توجّه مجموعة أوكيو لتأسيس شركة متخصّصة في تخزين ومناولة الجزئيات.

وأضاف أنَّ هذه الشراكة تسهم في ربط الشركة بالأسواق العالمية وتوطين أفضل الممارسات الدولية وتعزيز قدرات الكفاءات العُمانية في قطاع الطاقة اللوجستية وتعزيز هوية الاستدامة لدى الشركة من خلال دعم مشروعات تخزين ومناولة الأمونيا والهيدروجين الأخضر، بما ينسجم مع الاتجاه العالمي نحو الطاقة النظيفة. وأشار إلى أن الشركة تركز في عملياتها على التحول إلى الطاقة النظيفة خاصة في مجالات تخزين وتصدير الأمونيا الخضراء؛ إذ أُنجز عدد من الدراسات الأولية لتأسيس بنية متقدّمة لتخزين ومناولة وتصدير الأمونيا الخضراء، وتعمل الشركة على تطوير بنية أساسية ذكية مشتركة لخدمات التخزين، وعقد شراكات عالمية تُمكّن من تبادل الخبرات وتعزيز جهود التطوير، بما يتماشى مع رؤية سلطنة عُمان لتصبح مركزًا إقليميًّا رائدًا في تصدير الطاقة النظيفة.

وتخدم محطة رأس مركز حاليًّا مصفاة الدقم عبر خط أنابيب بطول ٨٠ كيلومترًا يتم من خلاله نقل النفط الخام من رأس مركز إلى المصفاة، وتضمّ منشآت تخزين النفط ٨ خزانات ضخمة لتخزين النفط، ومنصّات عائمة لاستيراد وتصدير النّفط، وخطوط أنابيب تحت البحر لاستقبال وتصدير النفط بطول ٧ كيلومترات، ومحطّة لضخ النفط إلى الخزانات، بالإضافة إلى غرف التحكم والمكاتب الإدارية للشركة والمنشآت الأخرى المتعلقة بتجهيزات الأمن والسّلامة وتتيح الخصائص الفنية للمحطة إمكان مزج أنواع مختلفة من النفط الخام وتحميل وتفريغ السفن في أوقات قياسيّة.

وتستهدف المحطة تخزين جميع أنواع النفط الخام وبكميات كبيرة خارج مضيق هرمز؛ ما يتيح للشركات العالمية تخزين نفطها في المحطة لأي فترة، وتبلغ المساحة المخصصة للمحطة ٤٠ كيلومترًا مربعًا، وتتسع لتخزين حوالي ٢٠٠ مليون برميل من النفط

8.6% ارتفاعا في الصادرات غير النفطية إلى 1.6 مليار ريال بالربع الأول

مسقط- العُمانية

ارتفعت الصادرات العُمانية غير النفطية في الربع الأول من العام الجاري بنسبة ٨,٦ بالمائة لتصعد إلى مليار و٦١٨ مليون ريال عُماني مقابل مليار و٤٩٠ مليون ريال عُماني في الفترة المماثلة من العام الماضي.

ويعكس هذا الارتفاع الجهود المبذولة لتنمية الصادرات العمانية غير النفطية وتشجيع الصناعات العمانية وتقديم العديد من التسهيلات لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وتوطين المشروعات وتوفير العديد من المحفّزات للقطاع الخاص.

كما ينسجم هذا الارتفاع مع رؤية عُمان ٢٠٤٠ وسعي سلطنة عُمان إلى التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط وزيادة الصادرات وتطوير القطاع الصناعي والقطاعات اللوجستية وتحقيق الاستقرار المالي وتعزيز أداء القطاعات الإنتاجية.

وتمثل الصادرات غير النفطية ٢٨,٦ بالمائة من إجمالي الصادرات العمانية البالغة ٥ مليارات و٦٥٩ مليون ريال عماني، وتضم قائمة الصادرات العمانية غير النفطية العديد من المنتجات الصناعية والمعادن والبلاستيك ومنتجاتها والآلات والأجهزة الآلية والمعدات الكهربائية ومنتجات الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة بها.

«كروة» تنتج سيارة جديدة للاستخدام اللوجستي والعسكري

الدقم- العُمانية

أطلقت شركة كروة للسيارات عبر مصنعها في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، أحدث منتجاتها المخصّصة للاستخدام اللوجستي والعسكري والنقل العام، في إطار شراكتها الاستراتيجية مع شركة «إيمبل» والتعاون الفني مع شركة «مان».

وجرى تطوير المنتج بما يتماشى مع احتياجات الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، ويعكس قدرة الشركة على مواكبة أحدث التقنيات لتخدم الجهات الحكومية والخاصة، كما يؤكد هذا المنتج التزام الشركة بتعزيز التصنيع المحلي للسيارات في سلطنة عُمان وتوسيع نطاق الابتكار الصناعي لإنتاج مركبات تتواكب مع الطلبات الجديدة التي تلبي احتياجات الأسواق.

واستعرضت الشركة مجموعة متنوعة من المركبات التي تتمتع بأعلى معايير السلامة والكفاءة، وتلبي احتياجات النقل بين المدن وفي المناطق النائية، بما يعزّز دورها في دعم البنية الأساسية لقطاع النقل. وأعلنت الشركة عن استمرار تعاونها مع شركة «آرمورد جروب» لتطوير وتصفيح مركبات مخصّصة للاستخدامات الخاصة؛ ما يسهم في توسيع باقة منتجاتها التخصصية ويدعم توجّهها لتلبية احتياجات القطاعات الحيوية المختلفة

وقال الدكتور إبراهيم بن علي البلوشي الرئيس التنفيذي لشركة كروة للسيارات، إنَّ تدشين أحدث منتجات المركبات يأتي في إطار الجهود التي تبذلها الشركة لتطوير صناعة السيارات في سلطنة عُمان، ولتلبية احتياجات الأسواق المحلية والتصدير للأسواق الإقليمية والدولية، ورفد القطاع الصناعي بمنتجات جديدة تسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي.

وأضاف أنَّ هذا النوع من المركبات يعزز حضور الصناعات العُمانية في الأسواق الإقليمية والعالمية، ويسهم في تحقيق مستهدفات التنويع الاقتصادي ويرفع القيمة المضافة للصناعة الوطنية، مؤكدا أن إنتاج المركبات يشكل خطوة مهمّة في مسار الشركة نحو التوسع الصناعي والتقني، ويعزز مكانة سلطنة عُمان باعتبارها مركزًا متقدّمًا لتصنيع المركبات والمعدات التخصصية، مستفيدة من البنية الأساسية المتكاملة التي توفرها المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وتعدّ شركة كروة للسيارات استثمارًا استراتيجيًّا بين سلطنة عُمان التي يمثّلها جهاز الاستثمار العُماني، ودولة قطر ممثّلةً بشركة النقل الوطنية «مواصلات قطر».

«العمل» تُكرّم بنك مسقط للتميّز في تعزيز التحصيل الإلكتروني الحكومي ورقمنة المدفوعات

مسقط- الرؤية

كرمت وزارة العمل بنك مسقط- المؤسسة المالية الرائدة في سلطنة عُمان- لجهوده وتميزه في تسهيل عمليات التحصيل الإلكتروني التابع للوزارة، والمساهمة في تسهيل عملية تنفيذ المعاملات المصرفيّة وتسريعها.

ويأتي مشروع التحصيل الإلكتروني الذي تنفذه الحكومة تماشيًا مع سياسة التحول الرقمي للارتقاء بمستوى الأداء الحكومي وتقديم خدمات تتسم بالجودة والكفاءة تسهيلاً للمستفيدين من هذه الخدمات.

وأعرب محسن بن سيف المعمري المدير العام للشؤون الإدارية والمالية بوزارة العمل، عن شكره للجهود التي يبذلها بنك مسقط في تنفيذ مشروع تحصيل المدفوعات إلكترونياً، مشيرا إلى النجاحات التي حققها هذا التعاون في توفير الوقت والجهد تماشياً مع أحدث التوجهات في المجال الرقمي.

كما أشاد بالشراكة الطويلة بين بنك مسقط ووزارة العمل في تنفيذ المشاريع التي من شأنها تسهيل تنفيذ العمليات المالية للارتقاء بجودة الخدمات المقدمة.

بدوره، قدم عبد الناصر الرئيسي مدير عام الأعمال المصرفية للأفراد ببنك مسقط، الشكر للمسؤولين في وزارة العمل على هذه المبادرة بتكريم البنك، مضيف: «نولي أهمية كبيرة للاستثمار في التكنولوجيا الرقمية والأنظمة المعلوماتية الحديثة لتقديم أفضل الخدمات والحلول المصرفية للزبائن، كما نحرص على تعزيز جاهزية قنواته الإلكترونية وأجهزته المصرفيّة المختلفة لتمكين الزبائن من استكمال معاملاتهم المختلفة بشكل أكثر سرعة وكفاءة وتساهم في تلبية احتياجاتهم المختلفة، ونحن سعداء بهذا التكريم من قبل وزارة العمل وبالشراكة والتعاون مع مختلف الجهات الحكومية والخاصة».

وأصبحت القنوات الرقمية اليوم عنصرا أساسياً لتسهيل توفير الخدمات المصرفيّة وتسريع وصولها للزبائن أينما كانوا، وفي هذا الإطار، يخصص بنك مسقط ميزانية سنوية للاستفادة من الأنظمة والتطبيقات التكنولوجية الحديثة والحلول الإلكترونيّة لتعزيز كفاءة العمليّات بهدف توفير بيئة آمنة للزبائن، ومن الخدمات الرقمية التي أنشأها البنك مؤخّرا وحدة خاصة للإبداع التكنولوجي (Tech Innovation) تهدف إلى تطوير هذا الجانب في البنك من خلال البحث عن خيارات تعزز من الخدمات الرقمية بطريقة متواصلة ومستدامة، وتوظيف أنظمة متقدمة للكشف عن التهديدات السيبرانية، مما يعزز من الإجراءات الأمنية بشكل كبير مع الاستفادة من هذه الأنظمة في عدد من الاستخدامات الأخرى. وشهد الربع الأول من هذا العام زيادة ملحوظة في عدد المعاملات المُنجزة من خلال نقاط البيع بنسبة ٣٧٪، وأيضاً تسجيل ارتفاع في حجم المعاملات الالكترونية بنسبة ١٤٪ وذلك مقارنة بالربع الأول من العام الماضي، مما يعكس الجهود التي يبذلها بنك مسقط في الاستفادة من التقنيات الحديثة لتسهيل إنجاز المعاملات المصرفية للزبائن.

وإضافة إلى ذلك، يمكن للزبائن الاستفادة من خدمة السحب والإيداع النقدي من خلال أكثر من ٩٠٠ جهاز من أجهزة الصرف الآلي والإيداع النقدي وأجهزة الخدمة الذاتية، وحوالي ١٩٠ فرعاً من الفروع المنتشرة في كافة ولايات ومحافظات السلطنة.

بنك نزوى يشارك في تمويل أكبر مشروع لإنتاج مركزات النحاس في عُمان

مسقط- الرؤية

أعلن بنك نزوى- البنك الإسلامي الرائد والأكثر موثوقية في سلطنة عُمان- مشاركته في اتفاقية تمويل مشترك لدعم تطوير أكبر مشروع متكامل لإنتاج مركزات النحاس في السلطنة، تقوده شركة مزون للتعدين التابعة لشركة تنمية معادن عُمان. وتُعزز مساهمة بنك نزوى، البالغة ٣٥ مليون دولار من إجمالي التمويل المشترك البالغ ٢٧٠ مليون دولار أمريكي، التزامه بدعم المشاريع الوطنية التحولية من خلال حلول تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وقد جرى توقيع الاتفاقية رسميًا خلال منتدى «روابط» المرموق، الذي استضافه جهاز الاستثمار العُماني، إذ تُبرز هذه الخطوة الثقة المستمرة للبنك في قطاع التعدين كمحرّك للنمو المستدام، إلى جانب التزامه الأوسع بتمكين الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بما يُسهم في تحقيق أهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠.

وقال سيف الرواحي مساعد مدير عام الاستثمار والخزينة والخدمات المصرفية الحكومية والتمويل التجاري في بنك نزوى: «مشاركتنا في هذه الاتفاقية التمويلية الاستراتيجية تُجسّد حرصنا الاستراتيجي على أن نكون في طليعة مسيرة التحول الاقتصادي في سلطنة عُمان، وينظر بنك نزوى إلى قطاع التعدين كإحدى الركائز الحيوية لأجندة التنويع الاقتصادي في السلطنة، لما يوفره من فرص استثمارية واعدة ومردودات اقتصادية ذات قيمة مضافة على مستوى الاقتصاد الوطني بأسره، ويُعد تمويلنا لهذا المشروع دليلاً واضحًا على التزامنا بتقديم حلول مصرفية إسلامية تدعم النمو الصناعي، مع الالتزام بمبادئ الاستدامة والشفافية».

وأضاف: «تُجسّد هذه المبادرة رؤيتنا لعُمان كقوة تنافسية ناشئة في سوق المعادن العالمي، لا سيما في القطاعات التي يقودها التحول نحو الطاقة النظيفة والتقدم التكنولوجي، وبصفتنا مؤسسة مالية إسلامية رائدة، نواصل تطوير حلول تمويلية مبتكرة تتماشى مع الأولويات الوطنية، وتسهم في ترسيخ مكانة السلطنة على الساحة الاقتصادية العالمية «.

ويمثل مشروع مُركّزات النحاس التابع لشركة مزون للتعدين التقاءً استراتيجيًا بين الإمكانات الطبيعية والابتكار المستدام، ويهدف إلى دعم رؤية عُمان في أن تصبح مركزًا إقليميًا رائدًا في إنتاج مُركّز النحاس، تلبيةً للطلب العالمي المتزايد على هذا المعدن الحيوي، الذي يُعد عنصرًا أساسيًا في البنية التحتية للطاقة المتجددة والإلكترونيات المتقدمة.

وينطلق المشروع من نهج يرتكز على مبادئ الاستدامة، حيث يتميّز بنظام تصريف صفري للسوائل، إلى جانب اعتماد تقنيات متطورة لإدارة النفايات، بما يتماشى مع التزامات بنك نزوى في مجالات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، وميثاقه للتمويل الأخلاقي. ومن خلال هذه الشراكة، يُسهم بنك نزوى في تطوير أصول تعدين عالية القيمة تُوازن بين متطلبات السوق العالمية والأولويات الاقتصادية والاجتماعية المحلية، كما يهدف المشروع إلى خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودفع عجلة النمو الاقتصادي الشامل في المجتمع.

وتُسلّط مشاركة بنك نزوى في هذه الصفقة التاريخية الضوء على سمعته المتنامية كشريك موثوق للمبادرات التحولية ذات التأثير العالي في القطاعات ذات الأولوية، ومن خلال مساهمته المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في أكبر مشروع لإنتاج مركزات النحاس في سلطنة عُمان، يُعزّز البنك هيكلًا ماليًا مرنًا يُراعي مبادئ إدارة المخاطر، ويدعم التوسع الصناعي، بما يتماشى مع متطلبات التنمية الوطنية بعيدة المدى.

«الوطنية للتمويل» تُعزّز محفظتها الاستراتيجية عبر «ودائع الشركات الثابتة ذات العائد المرتفع»

مسقط- الرؤية

تُواصل الوطنية للتمويل- الشركة الرائدة في قطاع التمويل بسلطنة عُمان- التزامها بتقديم حلول موثوقة وموجهة نحو النمو لعملائها من الشركات. وتُعد الودائع الثابتة للشركات التي تقدمها الشركة أداة استثمارية آمنة ومنظمة، صُممت خصيصًا لتلبية المتطلبات المالية الاستراتيجية للشركات، إذ يوفر هذا المنتج وسيلة فعّالة لنمو رأس المال، مع الحفاظ على المرونة المالية.

وتُقدم ودائع الشركات الثابتة من الوطنية للتمويل حلاً مثاليًا لإدارة التدفقات النقدية قصيرة الأجل والاستراتيجيات المالية طويلة الأجل، ومع خيارات فترة استحقاق مرنة تتراوح بين ٣ و٦٠ شهرًا، صُمم هذا الاستثمار عالي العائد بخبرة لتلبية الاحتياجات المتنوعة لمجموعة واسعة من الشركات، بما في ذلك شركات المُساهمة العامة (SAOGs) وشركات المساهمة المقفلة (SAOCs) والشركات ذات المسؤولية المحدودة (LLCs) والشركات والصناديق الائتمانية وصناديق التقاعد والمؤسسات الحكومية.

وقال طارق بن سليمان الفارسي الرئيس التنفيذي لشركة الوطنية للتمويل: «بالنظر إلى التغيرات المُتسارعة في المشهد المالي اليوم، أصبحت الحاجة إلى حلول استثمارية مستقرة ومنظمة أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى، وتُمثل الودائع الثابتة للشركات التي تقدمها الشركة الوطنية للتمويل خيارًا موثوقًا لحماية رأس المال وتحقيق عوائد ثابتة، وباعتبارنا الشركة الرائدة في مجال التمويل على مستوى سلطنة عُمان، فإنَّ مكانتنا الراسخة وسمعتنا المتميزة والتزامنا بتقديم أفضل مستويات الخدمة تجعلنا في موقع مثالي لتلبية احتياجات عملائنا من الشركات، ويجسّد هذا المنتج التزامنا بدعم الشركات بالأدوات المالية الضرورية لاتخاذ قرارات استراتيجية تعزز من مرونتها واستدامتها على المدى البعيد».

ومع حد أدنى للاستثمار يبلغ ٥,٠٠٠ ريال عُماني، تُوفّر ودائع الشركات الثابتة من الوطنية للتمويل حلاً مثاليًا يجمع بين سهولة الاستخدام ومرونة التكيّف، ولدعم التخطيط المالي المُصمم خصيصًا للشركات، تتيح الشركة خيارات متعددة لدفع الفوائد، تشمل: شهريًا، ربع سنويًا، نصف سنويًا، سنويًا، أو عند الاستحقاق، مما يُمكّن الشركات من مواءمة عوائدها مع احتياجات التدفق النقدي الخاصة بها.

وبفضل أسعار الفائدة التنافسية والعوائد الجذابة، تُعد هذه الودائع أداة فعّالة للحفاظ على رأس المال وتوليد الدخل، مما يُعزّز من القيمة الاستثمارية للشركات.

ضمن مشروع «سوق صلالة للمركبات»

«المها» توقع اتفاقية استثمارية لتطوير محطة متكاملة في ظفار

صلالة- الرؤية

وقعت شركة المها لتسويق المنتجات النفطية اتفاقية استثمارية مع شركة الأمل الدائم العالمية للتجارة، لتطوير محطة متكاملة الخدمات ضمن مشروع سوق صلالة للمركبات بمحافظة ظفار. وقع الاتفاقية من جانب شركة المها لتسويق المنتجات النفطية المهندس حمد بن سالم المغدري الرئيس التنفيذي، ومن جانب شركة الأمل الدائم العالمية للتجارة فيصل بن علوي الذيب.

وقال المهندس حمد بن سالم المغدري إن هذه الاتفاقية تأتي ضمن استراتيجية الشركة بهدف توسعة وانتشار شبكة محطاتها الهادفة إلى تقديم خدمات ومنتجات متكاملة وبجودة عالية في مختلف المحافظات، وتلبية احتياجات الأهالي والسياح وزوار المحافظة وسائقي المركبات من الاستفادة من مختلف منتجات الوقود وزيوت المحركات. وأوضح فيصل بن علوي الذيب، أن مشروع صلالة أوتو سيتي بمحافظة ظفار يضم نسيجا متكاملا من مختلف المكونات الخدمية الأساسية والمساندة لنجاحه، وذلك وفق تصميم متناسق وعصري حديث متناغم مع متطلبات المرحلة ويتحقق معها الأهداف الحيوية المرجوة. وأشار إلى أن حق الانتفاع للمشروع مدته ٢٥ سنة قابلة للتجديد للمدة نفسها، والمشروع عبارة عن سوق صلالة للسيارات وهو المكان المخصص رسميا من بلدية ظفار لعرض وبيع كافة المركبات والسيارات على أرض الانتفاع بموجب إدارة وتشغيل المنتفع لصالح شركة الأمل الدائم العالمية. وتابع فيصل الذيب قائلا: «نسعى إلى تطوير وبناء مشروع يكون له الأثر الاقتصادي في حل أزمة الانتشار العشوائي لبيع السيارات في مدينة صلالة من جهة، وبيع السيارات للأسواق المحلية والإقليمية المجاورة من جهة أخرى، ولكونه مشروعا تتكامل فيه بيئة سوق السيارات وخدماته المتكاملة تحت سقف واحد سيضفي مزيدا من السهولة والارتياح للعملاء». ويقع المشروع الحالي على قطعة أرض رقم (٦٢) بمربع (د) بشرق منطقة الورش الصناعية بولاية صلالة، على مساحة إجمالية قدرها ٥٣,٠٠٠ متر مربع. ويقع المشروع في قلب مدينة صلالة وعلى شارع سمهرم التجاري بشرق المنطقة الصناعية وإلى الجنوب من المشروع السياحي الكبير المسمى بمشروع بوليفارد الرذاذ.

افتتاح «معرض عُمان للعطور» بمشاركة 100 دار محلية وعالمية.. الخميس

مسقط- الرؤية

يستضيف مركز عُمان للمؤتمرات والمعارض معرض عُمان للعطور، في الفترة من ٢٩ مايو وحتى ٢ يونيو المقبل، إذ يجمع الحدث أكثر من ١٠٠ دار عطور إقليمية وعالمية مرموقة، من بينها الماجد للعود، دخون، جنيد، لوتاه، سفر، أحمد المغربي، عبدالصمد القرشي، والشيخ سعيد، بالإضافة إلى مشاركات لأول مرة من سنديرو للعطور من (الإمارات) وإميورتال عود من (تايلاند).

وشهدت نسخة العام الماضي أكثر من ٢٠ ألف زائر استكشفوا أحدث العطور، كما أنه من المتوقع أن يكون عدد زوار هذا العام أكبر من العام الماضي، نتيجة للطلب المحلي المتزايد على العطور الأصلية والمبتكرة.

وتزامنًا مع قرب عيد الأضحى، يوفر المعرض للزوار رحلة حسية عبر روائح عُمان الشهيرة، من اللبان إلى الورد الدمشقي، إلى جانب فرصة مثالية لاقتناء عطور، وبخور، وزيوت حصرية.

وقال المهندس سعيد الشنفري الرئيس التنفيذي لمركز عُمان للمؤتمرات والمعارض: "لطالما شكلت المكونات الطبيعية العُمانية جزءًا أساسيًا من عالم العطور، ويحتفي معرض عُمان للعطور بهذه الرحلة من الأرض إلى الزجاجة، مقدّمًا لعشاق العطور منصة مثالية للتسوق من أبرز دور العطور الإقليمية."

ويفتح المعرض أبوابه يوميًا من ٢٩ مايو حتى ٢ يونيو من الساعة ١٢ مساءً حتى ١٠ مساءً، في القاعة رقم ١ بمركز عُمان للمؤتمرات والمعارض.

توسعة شبكة الفروع إلى 28 فرعًا في أنحاء السلطنة

العمري لـ«الرؤية»: 899.7 مليون ريال أصول «ظفار الإسلامي»..
واستراتيجيتنا تستهدف ريادة الخدمات المصرفية الإسلامية في عُمان

- نسعى لأن نكون النافذة المصرفية الإسلامية الأولى في عُمان
- 724.19 مليون ريال عُماني إجمالي محفظة التمويل بنمو سنوي 7.7%
- 23% زيادة بودائع العملاء إلى 691.04 مليون ريال
- الرقابة الشرعية تعمل على ضمان توافق المنتجات مع أحكام الشريعة الإسلامية

الرؤية- سارة العبرية

أكد عامر بن سعيد العمري القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لظفار الإسلامي، أن النافذة الإسلامية تواصل تحقيق النمو المُستدام في مختلف مؤشراتها المالية، مستفيدًا من استراتيجيات واضحة تهدف إلى تعزيز مكانته كأحد أبرز مقدمي الخدمات المصرفية الإسلامية في سلطنة عُمان.

وأوضح العمري- في تصريحات خاصة لـ«الرؤية»- أن ظفار الإسلامي يسعى إلى تحقيق رؤية طموحة تشمل التوسع في شبكة الفروع، وتطوير الخدمات الرقمية، وطرح منتجات مصرفية مبتكرة تلبي احتياجات مختلف شرائح المجتمع، مع الالتزام بأعلى معايير الشريعة الإسلامية، لافتًا إلى أن ظفار الإسلامي من أسرع نوافذ الخدمات المصرفية الإسلامية نموًا في سلطنة عُمان، ويسعى ليكون النافذة المصرفية الإسلامية الأولى في عُمان من خلال التوسع في شبكة الفروع، وتطوير الخدمات الرقمية، والمنتجات المبتكرة التي تخدم كافة شرائح المجتمع.

نمو سنوي

وقال العمري إن ظفار الإسلامي حقق العام الماضي نموًا كبيرًا من حيث محفظة التمويل والأصول وودائع الزبائن؛ إذ سجلت محفظة التمويل الإجمالية نموًا بلغ ٧٫٧٪، لتصل إلى ٧٢٤٫١٩ مليون ريال عُماني مقارنة بـ٦٧٢٫٠٩ مليون ريال عُماني في عام ٢٠٢٣، ونما إجمالي أصول ظفار الإسلامي ١٠٫٢٤٪ ليصل إلى ٨٩٩٫٧٦ مليون ريال عُماني، كما ارتفع إجمالي ودائع الزبائن بنسبة ٢٣٪ لتصل إلى ٦٩١٫٠٤ مليون ريال عُماني مقارنة بـ٥٦٠٫٢٥ مليون ريال عُماني في عام ٢٠٢٣».

الشريعة الإسلامية

وحول ضمان توافق المنتجات والخدمات مع أحكام الشريعة الإسلامية، بيّن العمري أن ظفار الإسلامي لديه هيئة رقابة شرعية مستقلة تضمن توافق المنتجات والخدمات مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتتكون هذه الهيئة من ٥ أعضاء يمتلكون الخبرة الطويلة التي تؤهلهم لضمان الشفافية والحوكمة في عملها.

وأكد العمري أن ظفار الإسلامي استطاع توسعة شبكة فروعه لتشمل ٢٨ فرعًا موزعة في جميع محافظات سلطنة عُمان، ليقدم من خلالها منتجاته لكافة شرائح المجتمع ابتداءً من الأطفال، والقُصر إلى الشباب والسيدات، إضافة إلى تقديم الاستشارات المالية والاستثمارية للشركات ورواد الأعمال.

ولفت إلى أن تطوير الكثير من الخدمات والأنظمة وترقية البنية التكنولوجية للخدمات خلال السنوات الماضية، ومواصلة العمل لتطوير الخدمات التي تهم الزبائن بالدرجة الأولى. وقال العمري: «تطبيق ظفار الإسلامي عبر الهاتف النقال يوفر تجربة مصرفية رائدة على مدار الساعة؛ حيث يُمكن الزبائن الاستمتاع بالخيارات المتنوعة من الخدمات والحلول المالية الرقمية الذكية والمتكاملة والتي تم تصميمها بعناية تامة لأدق التفاصيل لتوفر للمستخدم خيارات مصرفية مبسطة ومريحة، كما يتم تحديث وتطوير التطبيق باستمرار وإدراج خدمات وميزات جديدة لتلبي احتياجات الزبائن وتتناسب مع تطلعاتهم، علاوة على اتباع ظفار الإسلامي لأنظمة حماية شاملة توفر لمستخدمي التطبيق معايير أمنية عالية تضمن لهم راحة البال، وذلك بهدف إثراء التجربة المصرفية لزبائن ظفار الإسلامي وتسهيل حصولهم على خدمات مصرفية مبسطة وسريعة وآمنة».

احتياجات السوق العُماني

وأضاف أنه في جانب المنتجات الإسلامية التي تم تطويرها مؤخرًا لتواكب احتياجات السوق العُماني، فإن خدمات ومنتجات ظفار الإسلامي تتميز بالحداثة والتنوع؛ إذ تغطي كافة المتطلبات التي يحتاجها كافة شرائح المجتمع. وقال: «وجدنا الطلب يتزايد من قبل المواطنين خاصة صغار المستثمرين على المنتجات الإسلامية المتعلقة بالاستثمار مثل الصكوك الإسلامية، ولذلك قام ظفار الإسلامي بطرح الكثير من المنتجات التي تلبي هذه الاحتياجات، وهناك منتجات جديدة قيد التطوير حاليًا، وأخرى سيتم إطلاقها خلال الفترة القادمة وهي تستهدف صغار المستثمرين نظرا لعوائدها الجيدة وتوافقها مع الشريعة الإسلامية».

وأضاف العمري أن ظفار الإسلامي يواصل العمل على عدد من المشاريع، مثل حملات التوعية العامة، لرفع مستوى الوعي بالصيرفة الإسلامية بشكل عام، وكذلك الحلول المالية والخدمات والسلع الذي يقدمها البنك؛ بهدف جذب زبائن جدد، إلى جانب توفير منصة للتواصل بين الزبائن الحاليين والمحتملين والاطلاع على خيارات الخدمات المصرفية الإسلامية والاستفادة منها بشكل أكبر، وتطوير النظام البنكي الرقمي وطرح مجموعة من الخدمات الذاتية الجديدة التي كانت متاحة للزبائن على مدار الساعة، وبذلك يتيح ذلك للمستخدمين إجراء العمليات عبر الإنترنت والهاتف النقال في أي وقت، إضافة إلى الاستفادة من الشبكة الواسعة لأجهزة الصراف الالي وأجهزة الايداع النقدي في جميع أنحاء سلطنة عُمان.

دعم الصغيرة والمتوسطة

وحول استهداف فئة الشباب وأصحاب الأعمال من خلال منتجات التمويل الإسلامي، أوضح العمري أن: «ظفار الإسلامي يدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال من خلال محفظة التمويل، وتقديم الاستشارات الفنية لهم؛ مما يساعدهم في تحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم، والتوسع والنمو في أعمالهم».

وتحدث العمري عن الاستثمار المباشر للصيرفة الإسلامية في مشاريع التنمية المستدامة أو المسؤولية المجتمعية، قائلًا: «إن ظفار الإسلامي ساهم في تمويل العديد من المشاريع التنموية في قطاعات التعليم والنفط والغاز ومشاريع البنية الأساسية، والآن وفي ظل مساعي الحكومة في التحول نحو «الاقتصاد الأخضر»، وتحقيق الحياد الكربوني بحلول ٢٠٥٠، يهتم ظفار الإسلامي اهتمامًا كبيرًا بالبعد البيئي والتوافق مع المعايير البيئية؛ إذ يقوم عدد من المختصين حاليا بإجراء دراسة لوضع خطة للاستدامة البيئية، وسيكون تنفيذ هذه الخطة على عدة مراحل، كما أن ظفار الإسلامي لديه القدرة والرغبة في المشاركة في تمويل مشروعات الطاقة النظيفة».

وأكد العمري أن مبدأ حوكمة الشركات يُعد عنصرًا مُهمًا للمحافظة لتعزيز ثقة كافة الجهات التي تتعامل مع ظفار الإسلامي؛ حيث تُعد الحوكمة والامتثال عناصر أساسية في عمليات ظفار الإسلامي، وتعمل هذه النافذة الإسلامية تحت إشراف هيئه الرقابة الشرعية، والتي تضمن الالتزام الصارم بمبادئ الصيرفة الإسلامية، وتكلف الهيئة بالمصادقة على المعاملات المالية، والموافقة على الاتفاقيات، وتقييم المنتجات الجديدة، وتقديم المشورة الشرعية المتوافقة مع مبادئ الصيرفة الإسلامية، والإشراف على السياسات والمبادرات التسويقية، وعند الضرورة، تمارس الهيئة سلطتها برفض المعاملات غير المتوافقة مع المبادئ الشرعية، وتوجيه أي دخل غير جائز إلى الأعمال الخيرية، مما يعزز دور ظفار الإسلامي في المسؤولية الاجتماعية.

وشدد عامر بن سعيد العمري القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لظفار الإسلامي على، استمرار «ظفار الإسلامي» في الاستثمار في المنتجات والخدمات التي يُقدمها لتلبية احتياجات الزبائن وتعزيز تجربتهم، ما يُمهِّد الطريق ليكون «ظفار الإسلامي» الرائد في الخدمات المصرفية الإسلامية في سلطنة عُمان، ويساهم في رسم ملامح مستقبل قطاع الصيرفة الإسلامية ودعم أهداف رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

تطبيق الهاتف النقال يوفر تجربة مصرفية رائدة على مدار الساعة

منتجات جديدة قيد التطوير تستهدف صغار المستثمرين

نعمل على دعم رواد الأعمال وتقديم استشارات فنية لهم

نساهم في تمويل المشاريع التنموية الوطنية

غدًا.. انطلاق ورشة عمل وطنية لتحقيق اللامركزية في قطاعي التراث والسياحة بالمحافظات

مسقط- الرؤية

تنظم وزارة التراث والسياحة وبالتعاون مع وحدة متابعة تنفيذ رؤية «عُمان ٢٠٤٠» والمحافظات وعدد من الجهات الحكومية والخاصة، غدًا الإثنين، ورشة عمل وطنية بعنوان «معالجة تحديات حوكمة إدارة تنمية التراث والسياحة مع المحافظات»، والتي تستمر حتى الخميس المقبل.

وتهدف الورشة إلى تعزيز التكامل المؤسسي مع المحافظات وتحقيق اللامركزية في قطاعي التراث والسياحة، ومعالجة التحديات التي تواجه حوكمة قطاعي التراث والسياحة، وإيجاد حلول شاملة ومستدامة لتطوير المرافق الخدمية السياحية وتمويلها؛ بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورفع كفاءة الأداء المؤسسي وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وتتناول الورشة عددًا من الجوانب الحيوية التي تندرج ضمن ٤ مرتكزات رئيسية هي: مرتكز الحوكمة والتكامل المؤسسي، ومرتكز حوكمة الاستثمار والتنمية السياحية، ومرتكز المرافق السياحية والخدمية العامة، إلى جانب مرتكزا للممكنات العامة المرتبطة بجوانب التشغيل والتوطين والتشريعات وبناء القدرات ومؤشرات الأداء المشتركة والاحصاء والبيانات والترويج السياحي والاتصال الإعلامي.

ويشارك في الورشة ممثلون عن ١١ محافظة إلى جانب ١٧ جهة أخرى من الجهات المعنية إضافة إلى عدد من الخبراء والمختصين في مجالات الحوكمة والتخطيط والتنمية السياحية.

وتنعقد هذه الورشة ضمن سلسلة من المبادرات التي تنفذها الوزارة بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين ضمن برنامج معالجة تحديات قطاعي التراث والسياحة الذي يهدف إلى تحقيق تنمية متوازنة وشاملة في مختلف محافظات سلطنة عُمان وتحقيق المستهدفات الوطنية لرؤية «عُمان ٢٠٤٠».

الرُّؤيَة

www.alroya.om

الأحد ٢٧ من ذي القعدة ١٤٤٦ هـ الموافق ٢٥ مايو ٢٠٢٥م - العدد رقم ٤١٠٧

تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

المراسلات: ص.ب ٣٤٣ - الرمز البريدي: ١١٨- مسقط - سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: info@alroya.info هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

ارسلوا إلينا تغريداتكم عبر الهاشتاج: #مغردو_الرؤية

أبوعزان الشيدي

للذي يسأل عن الطرق في سلطنة عمان، نقول لك إن السلطنة رغم التضاريس الصعبة والجبال الصماء والمنحدرات الوعرة وضعت أولويات قصوى في ربط القرى بالمدن عبر شبكات طرق حديثة ساهمت بشكل ملحوظ في رفع معاناة تلك المناطق وربطها ببعضها البعض.

خميس العدوي

كن حراً في تفكيرك، عفيفاً في حياتك، واثقاً بالله، معتمداً على نفسك، كريماً عند غيرك، عفواً عند المقدرة، زاهداً مما في أيدي الناس. إذا وعدت أوفيت، وإن قلت صدقت، إن انصت استفدت، وإن تكلمت أفدت. العدل ميزانك، والرحمة عنوانك، والإحسان نظرك، والحلال أكلك. والصالحات ميراثك.

د. يوسف العطار

دراسة حديثة في السعودية(٢٠٢٥) أظهرت أن دورات التأهيل الزواجي ساهمت في تعزيز الاستقرار الأسري والتوافق بين الزوجين وبالتالي تقليل حالات الطلاق والعنف الأسري.

تزيف غزة لا يتوقف.. والفلسطينيون يموتون بالبطء

- 85 يوما من الحصار والتجويع للتنكيل بالفلسطينيين
- تسجيل 58 حالة وفاة بسبب سوء التغذية و242 حالة نتيجة نقص الغذاء والدواء
- 300 حالة إجهاض بسبب نقص الغذاء في القطاع
- أكثر من 70 ألف طفل بغزة يُعانون من سوء التغذية
- إسرائيل تقتل 9 من أبناء طبيبة فلسطينية
- مستشفى ناصر: طبيبة الأطفال لدينا فوجئت بوصول أطفالها أشلاء مُتفحمة
- الاحتلال يحاصر مستشفى العودة في غزة
- ارتفاع عدد ضحايا العدوان الإسرائيلي إلى 53 ألفا و901 شهيد
- غوتيريش: الفلسطينيون بغزة يواجهون أكثر الفترات وحشية